

**المؤتمر الوطني العام
مجلس التخطيط الوطني**

السياسات الإقتصادية الوطنية

**الإطار العام لمراجعة وتقييم السياسات الإقتصادية الوطنية ، والسياسات
الإقتصادية المقترحة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة**

**إعداد فريق العمل المكلف بموجب قرار اللجنة التسييرية لمجلس
التخطيط الوطني رقم (6) لسنة 2012م**

مارس ، 2013م

فريق العمل الذي قام بإعداد الدراسة

رئيس الفريق

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

1. د. محمد عبدالجليل أبوسينة

2. د. عبدالله إمام شامية

3. د. عمر عثمان زرمـوح

4. د. فتحي عبدا لحفيظ المجبري

5. أ. عبدالبارئ شوشان الزني

6. أ. ناجي ميسـي

7. أ. فهمي المقرئف

الجزء الأول

تشخيص واقع الاقتصاد الليبي والأهداف الاقتصادية الكلية

في المرحلة القادمة

مقدمة:

- أولاً: أهداف مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية 7-6
- ثانياً: واقع الاقتصاد الليبي والمشاكل التي يعاني منها :- 19-8
- إفتقاد الرؤية - قصور البنية التحتية - الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد - ضعف الإدارة الحكومية- ضعف أداء السياسة الاقتصادية
- ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية- ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية - تدني حجم إنتاجية رؤوس الأموال - ضعف أداء القطاع المصرفي - مشكلة التضخم - التركيبة السكانية ومشكلة البطالة
- انخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي وانتشار الفقر- الخلل في توزيع الدخل - تخلف القدرات الإدارية والإنتاجية - ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية - عدم وجود مناطق لمزاولة الأنشطة الاقتصادية - ضعف البنية الهيكلية والقانونية للقطاع الخاص - مشكلة الاقتصاد غير الرسمي - مشكلة التشريعات غير العادلة-
- ثالثاً: الأهداف الاقتصادية الكلية في مرحلة بناء ليبيا الجديدة. 21-19

الجزء الثاني

محددات السياسات الاقتصادية الوطنية والشروط الضرورية والكافية لنجاح هذه السياسات في تحقيق مستهدفاتها

أولاً:	الثوابت الاقتصادية في مرحلة بناء ليبيا الجديدة.	25-
26		
ثانياً:	الإطار العام المؤسسي والقانوني للسياسات الاقتصادية	
32-26		

الجزء الثالث

أهداف السياسات الاقتصادية الوطنية

39-34	أولاً: السياسة المالية:-	
36	أهداف السياسة المالية.	
36	أ) الأهداف المرحلية الآتية.	
36	ب) الأهداف الإستراتيجية العامة.	
43-39	ثانياً: السياسة النقدية:-	
40	أهداف السياسة النقدية.	
41	أ) الأهداف على المدى القصير	
42	ب) الأهداف على المدى الطويل.	
45-43	ثالثاً: السياسة التجارية:-	
43	أهداف السياسة التجارية.	
44	أ) أهداف السياسة التجارية الخارجية.	
44	ب) أهداف السياسة التجارية الداخلية	

الجزء الرابع
السياسات الاقتصادية الوطنية المقترحة لمعالجة
مشاكل الاقتصاد الليبي

48-47	أولاً: السياسة المالية.
49-48	ثانياً: السياسة النقدية.
53-50	ثالثاً: السياسة التجارية.

50	أ- في مجال التجارة الداخلية.
	ب- في مجال التجارة الخارجية.
	51

رابعاً: السياسات العامة المصاحبة لإجراءات السياسة الاقتصادية.

69-53	أ- سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.
	53
	ب- سياسات للرفع من كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية
	57
	ج- سياسات معالجة مشكلة البطالة ، مصاحبة للسياسة المالية.
	58
	د - سياسات تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.
	59
	هـ - سياسات للرفع من كفاءة الوحدات الإدارية ومؤسسات
	61
	وهيئات القطاع العام.
	و - سياسات تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الداعمة
	66
	لدور القطاع الخاص.
	ز- سياسات تعزيز سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية دعماً
	67
	لجهود الاستقرار الاقتصادي.
	ح- سياسات اقتصادية بيئية للمحافظة على البيئة وحمايتها.
	69

الجزء الأول

تشخيص واقع الاقتصاد الليبي والأهداف الاقتصادية

الكلية في المرحلة القادمة

مقدمة :-

أعدت بعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية سياسات قطاعية في إطار قيامها بمهامها المختلفة ويهدف معالجة المشاكل التي تتدرج في نطاق اختصاصاتها، وكانت جلّ هذه السياسات قد أعدت خلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين وقبل اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير . وكانت أبرز هذه السياسات، السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية التي يضطلع بإعدادها وتنفيذها قطاع المالية، والمصرف المركزي، وقطاع الاقتصاد، على التوالي .

ولعلّ أبسط ما يمكن أن توصف به هذه السياسات هو افتقارها للرؤية الواحدة . ولم تقدم في أي وقت من الأوقات كحزمة متكاملة لمعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، كما أن المستجدات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير، أو ما يعرف باقتصاديات ما بعد النزاع، تتطلب التفكير في صياغة سياسات اقتصادية وإجراءات تنفيذية تتناسب وظروف المرحلة الراهنة، والتي قد تختلف في مستهدفاتها وإطارها الزمني عن السياسات الاقتصادية التي تطبق في مرحلة الاستقرار وفي الأوضاع العادية .

أولاً : أهداف مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية :-

إن مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية دورياً، يعتبر من الأمور المطلوبة بغية التأكد من سلامة هذه السياسات وفعاليتها في تحقيق مستهدفاتها ولكي تكون هذه السياسات مواكبة ومواتية للتطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني من فترة زمنية إلى أخرى، وتستهدف هذه المراجعة والتقييم ما يلي :-

- 1- تحديد مدى ملائمة هذه السياسات النقدية، والمالية، والتجارية للظروف والأوضاع التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وتحديد مدى الحاجة إلى تغيير هذه السياسات أو تطويرها .
- 2- تقييم مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق أهدافها، والتعرف على أثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية .

3- تحديد الشروط الضرورية والكافية لنجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها، والتعرف على مدى توفر هذه الشروط من عدمه .

4- تحديد مدى توافق وانسجام وتناسق هذه السياسات وكفاءتها في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، والآثار المتبادلة فيما بينها .

5- لهذه الأسباب مجتمعة فقد صار لزاماً وضع إطار عام جديد للسياسات الاقتصادية الوطنية يؤسس على فهم وإدراك لواقع الاقتصاد الليبي وتشخيص للمشاكل التي يعاني منها، وينطلق من تقييم ومراجعة للسياسات الاقتصادية القائمة والمعتمدة لدى القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة، ويكون متوافقاً مع رؤى وتطلعات المجتمع في إطار بناء ليبيا الجديدة .

ولتحقيق هذه الغاية فقد تم إتباع المنهجية التالية :

1- تشخيص واقع الاقتصاد الليبي وتحديد مقوماته، واستعراض المشاكل الهيكلية والمستجدة التي يعاني منها، على مستوى الاقتصاد الكلي .

(1) تحديد المشاكل الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن اقتراحه من سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية، وتلك المشاكل التي تقع معالجتها في إطار السياسات العامة للدولة .

(2) استعراض السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) المتاحة وأدواتها المختلفة التي يمكن استخدامها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكلية بحيث يتم اقتراح السياسة المناسبة التي يمكن أن تستهدف معالجة كل أو بعض من المشاكل الاقتصادية التي يتم تشخيصها وفقاً لطبيعة هذه المشاكل ودرجة تعقيدها، ومن حيث تأثر هذه السياسات بسياسات اقتصادية أخرى .

(3) تحديد أولويات تطبيق هذه السياسات الاقتصادية وفقاً لأهمية وخطورة المشاكل الاقتصادية المستهدفة، ووفقاً لدرجة جاهزية المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتنفيذ، وحسب الموارد والمتطلبات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة .

(4) وضع إطار زمني لتنفيذ تلك السياسات بحيث تكون سياسات على المدى القصير والمتوسط وعلى المدى

الطويل، وبحيث يتناسب هذا الإطار الزمني والأهداف
الموضوعة المطلوب تحقيقها.

ثانياً : واقع الاقتصاد الليبي والمشاكل التي يعاني منها :-

لم تكن للاقتصاد الليبي مستهدفات واضحة ومحددة طوال العقود
الأربعة الماضية، وكانت كل الخطط والبرامج والسياسات المطبقة
تفتقر للرؤية والإستراتيجية المناسبة التي يمكن من خلالها متابعة
وتقييم السياسات الاقتصادية المطبقة، وتصحيح مسارات الاقتصاد
على ضوءها وصولاً إلى تحقيق الغايات والمستهدفات الاقتصادية
والمجتمعية المنشودة.

فقد تعرض الاقتصاد الليبي للعديد من التغيرات الهيكلية، والتوجهات
الاقتصادية المتباينة . فقد عرف الاقتصاد الليبي بعد عام 1969 توجهات
اشتراكية وشمولية، ومختلطة، نفذت من خلالها خطط للتنمية ثلاثية
وخماسية، لم تحقق أي منها الأهداف المرسومة لها .

بل أنها كرسست الكثير من المشاكل والسلبيات، وزادت من حدة وتعقيد
الواقع الاقتصادي والتشوهات التي عرفها طيلة العقود الأربعة الماضية .
كما تأثر بالأدوات التي تم إستخدامها في إدارة مؤسسات وسياسات قطاع
الاقتصاد، ويمكن تلخيص هذه المشاكل والمخترقات التي يعاني منها
الاقتصاد الليبي حالياً على النحو التالي :-

1. افتقاد الرؤية:

عدم وجود رؤية إستشرافية واضحة للاقتصاد الليبي طويلة
الأجل، وتجمع عليها وتتبنّاها جميع المؤسسات والهيئات وكافة
القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة، وتعتمد من قبل جهات
الاختصاص.

2. البنية التحتية:

يعاني الاقتصاد الليبي من قصور في البنية التحتية، فهناك حاجة
واضحة لتطويرها من خلال برامج واسعة للصيانة مع العمل
على تنفيذ المزيد من مشاريع البنية التحتية خصوصاً فيما
يتعلق بالطرق والمواصلات ووسائل الاتصال والمياه والصرف
الصحي، خاصة بالمناطق المتضررة بسبب حرب التحرير.

3. الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد (مشكلة الاعتماد على النفط):

تتمثل ظاهرة الاختلال في بنية الاقتصاد الليبي في كونه اقتصاد
أحادي يعتمد وبدرجة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل

مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية ، إلى جانب تأثيره المباشر وغير المباشر على فعاليات الإنتاج بكافة القطاعات الاقتصادية، وبالرغم من أن هدف تنويع مصادر الدخل والإنتاج كان من أبرز أهداف خطط وميزانيات التنمية خلال العقود الأربعة الماضية إلا أن البيانات المتوفرة تُشير إلى أن قطاع النفط يساهم بأكثر من 95% من الإيرادات العامة وحوالي 97% من إجمالي الصادرات السلعية، وأكثر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمر الذي يتعارض مع مفاهيم الاستدامة والتنوع الاقتصادي، ويُشير إلى خلل في هيكل وبنية الاقتصاد، مما جعل الاقتصاد الليبي يُعاني مما عرف بظاهرة المرض الهولندي.

4. ضعف الإدارة الحكومية:

تمثل سيطرة الإيرادات النفطية على إيرادات الميزانية مظهراً من مظاهر ضعف الإدارة العامة الحكومية، ويتجسد ذلك في ضعف جهاز الضرائب، وجهاز الجمارك، فلا تبدو أن هناك جهوداً واضحة وفعالة في جباية الإيرادات السيادية والمحلية بمختلف أنواعها. كما لا تساهم المشروعات المملوكة للدولة في الداخل والخارج بأي نسبة تذكر في إيرادات الميزانية العامة للدولة، بل على العكس، يلاحظ أن عدداً من المشروعات تعرضت للخسائر مما جعل الدولة تضحي بنسبة من استثماراتها التي مولتها من ميزانيتها. أما في جانب الإنفاق فتتمثل المشكلة في الآتي:-

(أ) سوء الإدارة وظاهرة إهدار المال العام: شهدت السنوات الأخيرة إقرار سياسات مالية توسعية، لم تراعى فيها القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، حيث تم رصد مبالغ كبيرة مبالغ فيها لميزانيات التنمية لم يكن لها أهداف محددة وواضحة، واعتماد تعويضات للمواطنين (نتيجة سياسة إزالة لغرض التطوير) فضلاً عن تخصيص مبالغ كبيرة للمصارف المتخصصة لمنحها في شكل قروض مما أدى إلى عدم جودة وكفاءة القروض الممنوحة والمبالغ المصروفة لأغراض التنمية في ظل ضعف الإدارة المالية وسوء استخدام الموارد وتدني سبل الإشراف والرقابة وعدم الالتزام بضوابط القانون المالي للدولة، حيث

تفشيت ظاهرة استباحة المال العام والفساد والرشوة، مما نتج عن هذه السياسات إحداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الليبي بشكل كبير وغير مسبوق .

(ب) سوء الإدارة وظاهرة اختراق القوانين: وتزامنت ظاهرة اختراق القوانين مع ظاهرة عدم الاستقرار الإداري في هيكل الإدارة الحكومية (الوزارات وما في حكمها) وذلك منذ عقد السبعينات. وقد أدت هذه الظواهر إلى انتشار الرشوة والمحسوبية وضعف القضاء من جهة، ومن جهة أخرى تزامنت مع انعدام الثقة ومن ثم تزايد الأجهزة الرقابية وتزايد الحلقات الإدارية، وضعف الأداء وضعف أو انعدام الشفافية .

(ج) سوء الإدارة وضعف الخدمات التعليمية والصحية: وقد أدى ضعف الإدارة

إلى ضعف الخدمات التعليمية والصحية مقارنة بالعالم المتقدم، وهذا بدوره أدى إلى مزيد من إهدار المال العام المتمثل في العلاج بالخارج منذ عدة عقود، وتزايدت المشكلة بعد الحرب التي خاضها الشعب الليبي ضد النظام السابق.

5. ضعف أداء السياسات الاقتصادية:

يتجسد ضعف أداء السياسة الاقتصادية، في قصور هذه السياسات عن تحقيق أهدافها، وعدم فعالية أدواتها المختلفة، ولا شك في أن ضعف أداء السياسة الاقتصادية هو نتيجة طبيعية للتخبط والضبائية وغياب الرؤية الواضحة لمستقبل الاقتصاد، وعدم تناغم السياسات الاقتصادية فيما بينها حيث لا توجد أهداف ومعالم واضحة ومشاركة لكافة السياسات الاقتصادية، وكل منها تعمل بمعزل عن الأخرى.

6. ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية:-

يتجسد ضعف أداء قطاع التجارة الخارجية في ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 39% في عام 2010م و44% في عام 2011م، مما يعرض نسبة كبيرة من الدخل للتسرب إلى الخارج، بالإضافة إلى هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات، وفي المقابل تُشكل الصادرات غير

النفطية نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات حيث تتراوح نسبتها بين 3% و5% في المتوسط، كما أن الميزان التجاري يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، مما يجعله عرضة للتذبذب وفقاً لأوضاع صادرات النفط الخام وأسعاره التي تتأثر بمتغيرات وعوامل دولية. وتُشير البيانات إلى انخفاض فائض الميزان التجاري بحوالي 20.0 مليار دينار عام 2011م، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات وانخفاض الفائض الكلي لميزان المدفوعات بنحو 4.1 مليار دينار في عام 2011م، أي أن قوة ميزان المدفوعات الليبي ومن ثم قوة النقد الليبي يعتمدان بشكل مباشر على إنتاج وتصدير النفط ورواج سوقه العالمية، وبالتالي فإن الوضع الحالي للتجارة الخارجية في ليبيا يهدد بانهايار قيمة العملة الوطنية إذا ما حصلت مشكلة طويلة الأمد في العائدات النفطية.

ويتمثل هذا الضعف في النقاط الآتية:-

(أ) الاقتصاد الليبي صغير الحجم نسبياً، وهذا يعني أن دوره في الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد مؤثر، يعتبر محدوداً بدرجة كبيرة.

(ب) اعتماد الاقتصاد الليبي على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة في جانبي الصادرات والواردات. فإذا قيس معدل انكشاف الاقتصاد بنسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن هذا الاقتصاد منكشف بدرجة كبيرة على العالم الخارجي حيث بلغت نسبة الانكشاف حوالي 97% عام 2011م. وهذا يعني أيضاً أن هذا الاقتصاد لا يمكنه أن يعتمد على مقدراته الذاتية فقط بمعزل عن العالم الخارجي في مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) وإذا قيس معدل انكشاف الاقتصاد بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي

الإجمالي، فهذا يعني أيضاً أن نسبة كبيرة من الدخل تتسرب إلى الخارج.

- (د) من جهة أخرى، فقد سبق أن أشير إلى هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات، مما يعكس ظاهرة الضعف الذي تعانيه الصادرات غير النفطية الأمر الذي بدوره يعكس ظاهرة ضعف وتدني القدرة الإنتاجية للبلد .
- (هـ) إن عدم وجود ضوابط واضحة تحكم وتنظم قطاع التجارة الخارجية أدى إلى خلق فوضى في أعمال الاستيراد، كما أن التركيز على نشاط الاستيراد للأغراض التجارية والتوسع فيه، وعدم الاهتمام بالصادرات غير النفطية وتنميتها ساهم في اضمحلالها .
- (و) إن قوة ميزان المدفوعات الليبي ومن ثم قوة العملة الوطنية في الوقت الحالي يعتمدان بشكل مباشر على وجود النفط وروج سوقه العالمية، وبالتالي فإن الوضع الحالي للتجارة الخارجية للبلد يهدد بانتهيار قيمة العملة الوطنية إذا ما حصلت مشكلة طويلة الأمد في العائدات النفطية .

7. ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية:

بقيت مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة جداً، حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة الماضية نحو 2.7%، وقطاع الصناعة التحويلية 2.2%، وقطاع الخدمات العامة 22.5%. كما اتسمت معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية بالانخفاض، حيث بلغ معدل النمو بقطاع الزراعة نحو 1.5%، وبقطاع الصناعة 0.4%، بينما بلغ معدل النمو بقطاع الخدمات 4.0%. وهي نسب متواضعة ولا يمكن أن تحقق

التنوع المطلوب والاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل
للقضاء على البطالة .

8. تدني حجم وإنتاجية رؤوس الأموال:

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من تدن واضح في حجم وإنتاجية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات غير النفطية، بسبب سوء التنفيذ أو سوء التشغيل لمختلف الاستثمارات الموظفة سيما في مشروعات القطاع العام. ونتيجة لسياسات النظام السابق في امتلاك وسائل الإنتاج، فقد انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج وفي تكوين رأس المال الثابت المحلي وأصبح دوره محدوداً في النشاط الاقتصادي، في ظل اتساع دائرة القطاع العام وهيمنته على كافة النشاطات الإنتاجية والخدمية سيما خلال عقد الثمانينات. كما يعاني الاقتصاد الليبي أيضاً من جملة من المشاكل تتمثل في سوء الاستخدام لمختلف الموارد، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض جودة المنتجات، ونقص في الكميات المتاحة منها، وظهور السوق الموازية .

9. ضعف أداء القطاع المصرفي: يعاني القطاع المصرفي من عدة مشاكل أهمها ما يلي :-

- (أ) تدنى دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلد.
- (ب) تضخم السيولة بالقطاع المصرفي ومحدودية أدوات إدارة السيولة وضعف أو عدم الاستفادة منها في خدمة الاقتصاد الوطني. حيث لم تتجاوز نسبة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية 15% من الناتج المحلي الإجمالي .
- (ج) ارتفاع نسبة الديون غير المنتظمة في القطاع المصرفي .
- (د) تخلف أداء القطاع المصرفي فيما يتعلق بجودة الخدمات التي يقدمها لعملائه .

10. مشكلة التضخم:

يعانى الاقتصاد الليبي من تضخم ملحوظ، كما يتبين في ارتفاع معدل الزيادة السنوي في المستوى العام للأسعار الذي بلغ معدله 6.5% خلال العام 2012. وترجع أسباب التضخم إلى مجموعة من العوامل يتعلق بعضها بجانب الطلب ويتعلق بعضها الآخر بجانب العرض. ويعتبر ضعف السيطرة على العرض النقدي (ارتفاع حجم السيولة خارج الجهاز المصرفي سيما خلال العام 2011) المرتبط بمعدلات الإنفاق من العوامل المسؤولة عن هذا التضخم. وبالرغم من أن التضخم كان متوقفاً في مثل الظروف التي واكبت أحداث الثورة، ولم يوضع ضمن الأولويات التي يجب التصدي لها إلا أنه يجب اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

11. التركيبة السكانية ومشكلة البطالة:

(أ) يعاني الاقتصاد الليبي، القليل في عدد سكانه، من نقص في الموارد البشرية المدربة والعمالة الماهرة، وتدنى نسبتها في إجمالي عرض العمل وفي إجمالي عدد السكان. كما أن المجتمع الليبي يعتبر مجتمعاً فتياً وترتفع فيه نسبة من هم في سن العمل من الشباب، كما يرتفع فيه معدل الإعاقة بالنظر إلى كبر حجم الأسرة الليبية نسبياً .

(ب) يعاني الاقتصاد الليبي، من جهة أخرى، من ظاهرة البطالة التي بدأت منذ عقد الثمانينات، وهي نتيجة أكيدة لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل من العديد من الفئات وفي مختلف المناطق مع غياب للسياسات الاقتصادية الموجهة نحو التخفيف من حدة هذه المشكلة. ونذكر في هذا السياق تعثر برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة وبرنامج صندوق ضمان الإقراض لغرض التشغيل وغيرها من المشاريع التي كان يمكن أن تسهم في خلق فرص عمل وتعتبر البطالة في الاقتصاد الليبي من النوع الهيكلي أو البنيوي structural وذلك لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية على توفير فرص عمل تتلاءم وتلبي حاجة الباحثين عن عمل، نظراً لما تعاني منه هذه القطاعات من جمود، ولعدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي في البلد واحتياجات سوق

العمل أو عدم التوافق في المكان الجغرافي بين الباحثين عن العمل ومواقع العمل .

(ج) يعانى الاقتصاد الليبي كذلك من تفشي البطالة المقنعة المتمثلة في تضخم عدد

العاملين في أجهزة الدولة ووحداتها الإدارية، وتدنى كفاءة تقديم الخدمات العامة وانخفاض معدلات الأداء والإنتاجية بها .

12. انخفاض مستوى الرفاه وانتشار الفقر:

يعانى الليبيون من تدنى مستويات الدخل، وانخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي للكثير من الأفراد والأسر، ممن صاروا عند حدّ الفقر، ويرجع ذلك إلى سوء الإدارة المالية للدولة، وإلى الجمود الذي اعترى المرتبات لفترة طويلة في ظل ما يُعرف بالقانون رقم (15) لسنة 1981م واللجوء إلى إتباع سياسات الدولة الراحية، التي تتكفل بتوفير السلع والخدمات وفرص العمل، وكذلك إتباع سياسيات الدعم العيني للسلع، وما صاحبه من تسرب في الدعم ومن ثم عدم تحقيقه لمستهدفاته .

13. الخلل في توزيع الدخل:

أضحت ومنذ عدة عقود ظاهرة الخلل في توزيع الدخل واضحة بين السكان بوجه عام، حيث ظهرت فوارق طبقية في المجتمع الليبي، فوجدت طبقة مرفهة، وتستحوذ على معظم الدخل، وهي تُشكل نسبة قليلة من عدد السكان، وطبقة تشكل نسبة كبيرة من عدد السكان تعاني من تدنى مستوى دخلها وتدهور مستوى معيشتها، وفي ذات الوقت لا تكاد توجد طبقة وسطى بالمجتمع، حيث انحسرت هذه الطبقة لعدم استهدافها بالسياسات الاقتصادية المناسبة واللازمة لتنميتها والمحافظة عليها من جهة أخرى، تبرز ظاهرة عدم العدالة في توزيع الدخل أيضاً من خلال ملاحظة التفاوت بين مستويات الدخل للمسئوليات المتساوية سيما بين الليبيين والأجانب. هذا وقد أدى اتساع الفجوة بين الدخل إلى العديد من التشوهات السعرية وتدنى المستوى المعيشي لذوى الدخل المنخفضة .

14. تخلف القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية:

يلاحظ تخلف القدرات الإدارية والفنية بمختلف القطاعات وخاصة بقطاعي الصناعة والزراعة حيث أدى التركيز على المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى إلى مواجهة العديد من الاختناقات الناجمة عن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب وإدارة مثل هذه المشروعات في مجتمع لم يصل بعد إلى الدرجة المناسبة من النضج في المجالات الإدارية والتنظيمية. كذلك فإن السياسات الإدارية والسياسات التسويقية والإنتاجية والسعيرية، التي تم تبنيها في هذين القطاعين وتدخلت من خلالها الدولة بشكل مباشر أدت إلى نتائج سلبية في غير صالح الأهداف المتوخاة لتلك المشروعات. ويمكن القول أن هناك جملة من المشاكل المتعلقة بالإنتاج تتمثل في النقاط الآتية:-

(أ) ضعف الحافز على الاستثمار نتيجة لضعف الثقة في الاقتصاد لأسباب تاريخية تراكمية مثل أعمال الزحف على مؤسسات القطاع الخاص، وطريقة تغيير العملة، وفرض القيود الكمية على الواردات من مستلزمات التشغيل والخدمات الفنية.

(ب) عدم احترام قانون العمل والقانون التجاري من قبل القطاعين العام والخاص.

(ج) تدنى استغلال الطاقات الإنتاجية في الأنشطة غير النفطية.

15. ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية:

تفشيت خلال الفترة الأخيرة ظاهرة الفوضى في كافة المنافذ الحدودية، بدون استثناء، تمثلت في استمرار حالات التهريب للسلع والمحروقات والنحاس والخردة وغيرها من السلع المحظورة، والهجرة غير الشرعية بالرغم من وجود قوانين وقرارات تمنع ذلك، كما استمر غياب تطبيق اللوائح الجمركية بالشكل السليم، وبما يضمن تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية.

16. عدم وجود مناطق لمزاولة الأنشطة الاقتصادية:

يعتبر الحصول على إراضٍ أحد أهم المعوقات التي تواجه مزاولي الأنشطة الاقتصادية خاصة في ظل عدم وضوح السياسات واللوائح والإجراءات الحكومية الخاصة بإدارة وتنمية الأراضي، وغياب دور الحكومة في توفير أراضي

بمواقع متميزة يتوفر بها خدمات بنية تحتية متكاملة للاستخدام الصناعي والتجاري (مخططات صناعية ومناطق تجارية). وقد أدى هذا القصور إلى خلق سوق تعرض فيه الأراضي التابعة للقطاع الخاص والمخصصة للاستخدام الزراعي كبديل عن عدم وجود أراضي مخصصة تابعة للحكومة لإقامة الأنشطة الصناعية والتجارية، حيث تعرض بأسعار مرتفعة علاوة على أنها لا تلبى الاحتياجات التوسعية لتلك الأنشطة .

17. ضعف البنية الميكانيكية والقانونية للقطاع الخاص:

عانى القطاع الخاص من العديد من الممارسات الخاطئة تمثلت في عدم تكافؤ الفرص والتهميش والإبعاد المتعمد وغياب البيئة القانونية الملائمة لنشاطه مما أفرز قطاعاً خاصاً متردداً وغير واضح، يعمل في بيئة غير ملائمة ، وأصبح بذلك غير قادر على المساهمة الفعالة في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

18. مشكلة الاقتصاد غير الرسمي:

تنامي ظاهرة الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع الرسمي، حيث يقدر نشاطه نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 40%. وبالرغم من مساهمة القطاع غير الرسمي في معالجة الكثير من المخبثات المترتبة على السياسات الاقتصادية إلا أن له آثاراً سلبية على الاقتصاد، من أهمها الممارسات غير القانونية ذات الأثر المباشر على الدخل والإنتاج، وصعوبة تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في توجيه الموارد، فضلاً عن أن تنامي حجم القطاع غير الرسمي يعتبر مؤشراً من مؤشرات التخلف.

19. مشكلة التشريعات غير العادلة:

بسبب تكييف العديد من القوانين والقرارات على أهواء النظام السابق، فقد لجأ الكثيرون من الأشخاص الطبيعية والاعتبارية إلى التهرب من تلك التشريعات بشتى الطرق الأمر الذي رسخ الفساد الإداري والمالي، في القطاعين العام والخاص. لذلك فالأمر يتطلب في المرحلة القادمة إعادة النظر في كافة تلك التشريعات التي عرقلت المسيرة التنموية للاقتصاد الليبي.

ثالثاً : الأهداف الاقتصادية الكلية في مرحلة بناء ليبيا الجديدة :-

أن صياغة أهداف واضحة ومحددة على مستوى الاقتصاد الكلي خلال المرحلة القادمة يجب أن يصب في اتجاه بلورة رؤية استشرافية في ليبيا وفقاً لإطار زمني متفق عليه، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :-

1. تنويع مصادر الدخل والتقليل من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل .
2. معالجة مشكلة البطالة بأوجهها المختلفة ، والعمل على توفير فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل ، ومعالجة المشاكل التي يواجهها الباحثين عن العمل لفترات من خلال إستيعابهم بمنظومة النشاط الاقتصادي .
3. تنويع الصادرات غير النفطية بما يُمكن من خلق مصادر إضافية من العملات الأجنبية تكون مساندة للدخل من النفط في المدى المتوسط وبديلة له في المدى الطويل.
4. زيادة مُعدّل النمو الإقتصادي ، والتسريع من وتيرته ، وإيجاد روافد للنمو تعتمد على المقومات الذاتية للاقتصاد الليبي.
5. تحقيق التنوّع الإقتصادي من خلال الدفع بتنمية بعض القطاعات والأنشطة الواعدة مثل السياحة والخدمات والتجارة والتمويل والإتصالات ، وبعض المنتجات الزراعية والصناعية بما يمكن من تنويع الدخل من العملات الأجنبية بحيث تكون بديلة للنفط في الأجل الطويل باعتباره مصدر غير متجدد وقابل للنضوب.
6. رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع الليبي وتحسين مستويات دخولهم في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، واقتصاد حر خالٍ من التشوهات، والاحتكار .
7. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ وتشغيل مشروعات تنموية إنتاجية وخدمية تساهم في زيادة الإنتاج المحلي من جانب ، وخلق المزيد من فرص العمل من جانب آخر.
8. الاستفادة من إمكانيات ومقومات اقتصاد المعرفة في إطار هوية واضحة ومحددة للاقتصاد الليبي .
9. تعزيز ثقة المستثمر في التوجهات الجديدة للاقتصاد الليبي بما يساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في التنمية الوطنية.
10. تنفيذ حجم استثمار ثابت يتناسب والقدرة الاستيعابية للاقتصاد من جهة ويمكن من تحقيق معدل نمو إقتصادي مناسب ويكفل إستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

11. لعب دور اقتصادي متميز عربياً وإقليمياً من خلال تسخير الموارد الاقتصادية المتاحة في بناء اقتصاد يتمتع بمزايا تنافسية ويستفيد من المقومات المرتبطة بالموقع الجغرافي والإرث التاريخي والثقافي .

ويتم صياغة هذه الأهداف الكلية للاقتصاد الليبي في إطار رؤية واضحة المعالم ، وفقاً لإطار زمني محدد، وهي الأهداف التي تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيقها، حيث لا يمكن تصور صياغة سياسات اقتصادية مناسبة في غياب هذه الرؤية، والأهداف الإستراتيجية المحققة لها، حيث يمكن أن تكون السياسات الاقتصادية، في مرحلة معينة، عاملاً من عوامل تعجيل تحقيق المستهدفات الكلية للاقتصاد، عندما تكون محابية لتوجهات المجتمع ورؤيته، كما أنها يمكن أن تكون عائق في طريق هذه الأهداف والغايات المرسومة للاقتصاد والمجتمع بأكمله، إذا أعدت بمعزل عن توجهات المجتمع ورؤيته ومقومات الاقتصاد الوطني . ولا شك أن إستراتيجيات التنمية المستدامة التي يجري إعدادها تتضمن أهداف قطاعية تفصيلية على المدى القصير والمدى المتوسط وعلى المدى الطويل وسياسات وبرامج اقتصادية ملائمة لتحقيق هذه الأهداف .

رابعاً : المهام المرحلية خلال فترة ما بعد الحرب :-

1. إعادة بناء وإصلاح وترميم المرافق والمباني التي تعرضت للتدمير الجزئي أو الكلي، في مختلف المدن والمناطق التي دارت على أراضيها عمليات عسكرية أثناء فترة التحرير، وبما يمكن المواطنين المقيمين في تلك المناطق من استئناف حياتهم بشكل طبيعي، ويمكن أن تكون أعباء تنفيذ هذه المهمة، جزئياً أو كلياً، على عاتق الدولة الليبية، حسب الأحوال .

2. حل مشكلة النازحين والعمل على إعادة توطين العائلات والأسر التي تشردت أثناء فترة الحرب، ولجأت إلى مناطق أخرى غير مواطنها الأصلية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على استقرارها .

3. البدء المبكر في التخلص من حقول الألغام التي زرعتها كتائب النظام المنهار، وطلب الدعم والمساعدة الدولية في هذا المجال . بما يكفل سلامة المواطنين، وإيجاد بيئة نظيفة وسليمة داعمة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4. تحقيق الأمن من خلال إستيعاب الثوار والسيطرة على السلاح وتحقيق المصالحة الوطنية، في إطار ما يعرف بسياسات شراء السلام.
 5. إستعادة الثقة في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص، في ظل ما يترتب على فترة الحرب من سحب للمدخرات والاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج المصارف، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية مما قد يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية .
 6. إعادة قدرة الدولة وبسط نفوذها على المنافذ الحدودية والحد من مظاهر التهريب وعدم الالتزام بدفع الرسوم الجمركية، ومواجهة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ السياسة التجارية .
- ويتطلب تنفيذ هذه المهام المرحلية، على المدى القصير، والمتوسط، وضع خطة مرحلية من سنتين إلى ثلاثة سنوات، يتم تحقيق أهدافها من خلال برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية محددة.
- وتواجه السياسات الاقتصادية، خلال فترة ما بعد الثورة ، مجموعة من التحديات ، فوق التحديات والمشاكل الهيكلية التي يواجهها الاقتصادي الليبي، وفقاً لما تم استعراضه في الجزء الأول من هذه الدراسة، وهذه التحديات المرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب، ينبغي على واضعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار عند التخطيط للمرحلة المستقبلية، ويمكن تصنيف هذه التحديات حسب مجالات السياسة المالية والنقدية والتجارية على النحو التالي:-

1. السياسة المالية:-

تؤثر الثورات والصراعات بشكل عام على النظام المالي للبلد حيث تحدث الصراعات عدداً من التشوهات في النفقات والإيرادات العامة والميزانية.

أولاً/ جانب الإيرادات العامة:-

خلال مرحلة الصراع أو الثورة تتراجع قدرة مؤسسات الدولة على تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة وذلك بفعل عدم قدرة الحكومات، خلال فترات الصراعات وما يعقبها، على فرض هيبتها وتحصيل الرسوم والضرائب من جهة، أو بسبب ضعف النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى إنحسار الأوعية الضريبية، من جهة أخرى.

ثانياً/ جانب النفقات العامة:-

تشهد مرحلة الصراعات والفترة التي تعقبها حدوث تشوهات في هيكل النفقات العامة، حيث يزداد الإنفاق العسكري بشكل عام سواء على الأسلحة أو على أجور ومرتببات المحاربين وضحايا الحرب والتعويضات المرتبطة بها وغالباً ما يرافق هذه النفقات مستويات فساد كبيرة تؤدي إلى أحداث انحرافات في أوجه الإنفاق العام وتضخمها بحيث يقل الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة الأخرى مثل البنية الأساسية ومشروعات الصرف الصحي والمياه.....الخ.

كما تميل الحكومات في مرحلة ما بعد الصراعات إلى زيادة الإعانات النقدية للأفراد في إطار ما يُعرف بسياسات شراء السلام والتي يمكن أن تضخم الإنفاق العام بشكل كبير جداً وبسرعة بحيث يصعب التحكم فيه أو تخفيفه في المستقبل.

ثالثاً/ جانب الميزانية العامة:-

يؤدي ترافق انخفاض قدرة الدولة على تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة من جانب، وزيادة الإنفاق العام من جانب آخر، إلى إحداث ضغوط كبيرة على الميزانية العامة التي يمكن أن تترجم في شكل عجز في الميزانية ولجوء الدولة إلى التمويل بالعجز والاقتراض من مصادر محلية أو خارجية أو استخدام الأصول والاحتياطيات المتراكمة خلال مرحلة ما قبل الصراع، مما يؤثر بشكل سلبي على استقرار الاقتصاد الكلي وظهور الضغوط التضخمية.

2. السياسة النقدية:-

الضغوط على الميزانية العامة التي تمت الإشارة إليها في الجزء السابق، وميل الدول إلى زيادة الإنفاق العام، تُشكل تحد للسياسة النقدية، حيث يمكن أن تؤدي جميعها إلى زيادة عرض النقود والطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، خاصة وأن القدرات الإنتاجية أو المقدرة على الاستيراد تكون محدودة في مرحلة ما بعد الصراعات. والتحدي الثاني الذي يمكن أن يواجهه السياسة النقدية هو استعادة الثقة في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص، حيث يميل الأفراد في مرحلة الصراعات وما يعقبها إلى الاحتفاظ بجزء كبير من ثروتهم في شكل أصول سائلة خارج المصارف، كما يزداد طلبهم على العملة الأجنبية والذهب الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية.

3. السياسة التجارية:-

خلال مرحلة الصراعات تتراجع قدرة الدولة على السيطرة على الحدود والمنافذ المختلفة، وتنتشر مظاهر التهريب وعدم دفع الرسوم الجمركية، وعندما يعتاد الأفراد على هذه الأوضاع، فإن الحكومة سوف تواجه تحديات كبيرة في إعادة السيطرة على الحدود والمنافذ وفرض الرسوم الجمركية وبالتالي على تنفيذ سياساتها التجارية.

الجزء الثاني

محددات السياسات الاقتصادية الوطنية والشروط الضرورية والكافية لنجاح

هذه السياسات في تحقيق مستهدفاتها :

أولاً : الثوابت الاقتصادية في مرحلة بناء ليبيا الجديدة :-

أن أي سياسة اقتصادية مقترحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وتحقيق مستهدفاته على المدى المتوسط والمدى الطويل يجب أن تراعى وتأخذ في الاعتبار جملة من الثوابت الاقتصادية الوطنية، التي تعتبر محددات أو قيود على هذه السياسات، وتتمثل هذه الثوابت في مرحلة بناء ليبيا الجديدة فيما يلي :

1. إن الاقتصاد الليبي يجب أن يكون إقتصاداً حراً، يعتمد المنافسة الشريفة كأسلوب للرفع من مستوى الكفاءة الاقتصادية، وفي تخصيص الموارد، وأن يكون هذا الاقتصاد خالٍ من الاحتكارات، وتحترم فيه الملكية الخاصة، ويراعى مبادئ ومتطلبات حماية البيئة، ويعتمد أساليب وتقنيات حماية المستهلك.

2. أن يكون للقطاع الخاص دور "محوري" في النشاط الاقتصادي، وفي إنتاج السلع والخدمات، ويعتبر شريكاً إستراتيجياً في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي .
3. تلتزم الدولة بالقيام بمهامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنظيم القطاع الاقتصادي، وضمان تكافؤ الفرص لأفراد المجتمع، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل، وإنتاج وتقديم السلع والخدمات العامة.

4. مراعاة أن المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا هو تصدير النفط الخام، وأن النفط مصدر طبيعي ناضب، وأن للأجيال القادمة حق في هذا المورد، وأن إنتاج النفط وصادراته وأسعاره تخضع لمتغيرات دولية وتحكمها ظروف السوق الدولية التي يعتبر دور ليبيا فيها، كعامل مؤثر، محدوداً.
5. أن النظام المصرفي والمالي يستند على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتمد أدوات وسياسات تمويل إسلامية، ويسعى إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية.
6. مراعاة القيود والالتزامات الدولية والاتفاقيات الثنائية والاعتبارات المرتبطة بتواجد ليبيا ضمن منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا ومتطلبات تواجد ليبيا ضمن المنظومة الدولية.

ثانياً : الإطار العام المؤسسي والقانوني للسياسات الاقتصادية :-

السياسات الاقتصادية هي نتاج عمل مؤسسات المجتمع المعنية برسم وتنفيذ هذه السياسات . بمعنى أن وضع سياسات اقتصادية لتحقيق أهداف محددة في إطار معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة يتطلب وجود مؤسسات وطنية ناضجة ومستقرة متخصصة تكون قادرة على رسم هذه السياسات التي تستهدف معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، ومتابعة تنفيذها في إطار تحقيق غايات ورؤى المجتمع الليبي وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية .

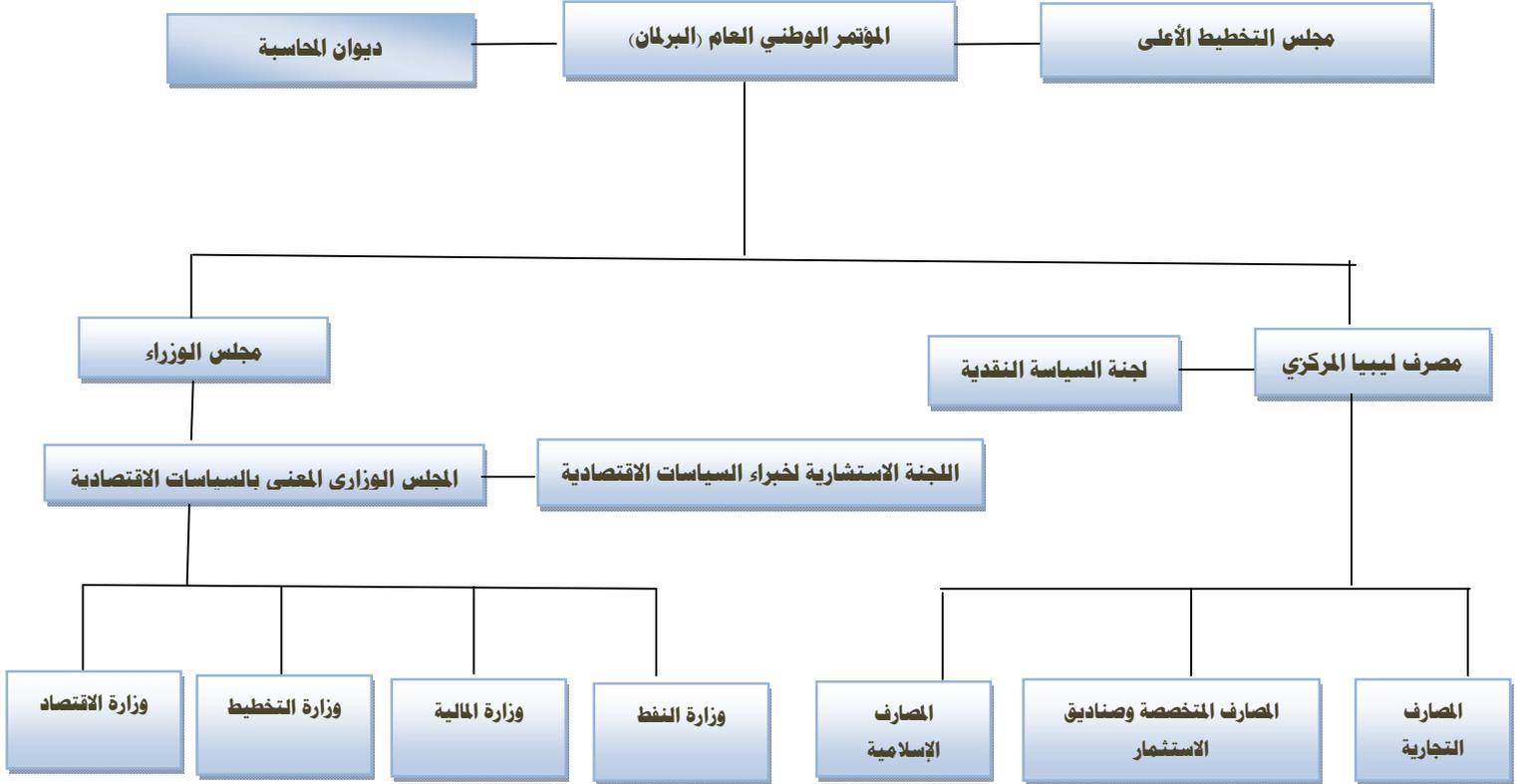
والمؤسسات المعنية بالسياسة الاقتصادية هي على النحو التالي :-

- 1- المصرف المركزي والمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى .

2- الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء، والوزارات النوعية ذات العلاقة، وتشمل وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، وزارة النفط .

وعلى الصعيد التشريعي يأتي المؤتمر الوطني العام، أو البرلمان بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، والمؤسسات التابعة له، التي تشمل مجلس التخطيط الأعلى، كمؤسسات معنية برسم السياسات الاقتصادية والعامة، والتشريعات المنفذة لها، ويشترط لنجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها أن تعمل هذه المؤسسات والهيكل الإداري ضمن منظومة متكاملة، يكمل بعضها بعض، وفقاً لمهام محددة مرسومة لكل من هذه المؤسسات، ووفقاً لطبيعة نشاطها وأن تخضع هذه المؤسسات للمساءلة أمام البرلمان . ويمكن تصور الهيكل التنظيمي للمؤسسات المعنية بالسياسة الاقتصادية في الشكل التالي :

الإطار المؤسسي للسياسات الاقتصادية



ويتضح من الشكل السابق أن المؤتمر الوطني العام يمثل المرجعية التشريعية في الدولة وهو المعني بإصدار القوانين المختلفة والتي من أهمها القوانين ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي والمالي والمصرفي ومنها:

1- قانون العمل .

- 2- قانون المصارف .
- 3- القانون التجاري .
- 4- قانون المدفوعات الوطني .
- 5- قانون السوق المالي والأوراق المالية .
- 6- قانون الضرائب .
- 7- قانون الجمارك .
- 8- قانون المصرف المركزي .
- 9- قانون النظام المالي للدولة .

ويضطلع المصرف المركزي، الذي ينبغي أن يكون مستقلاً عن الحكومة، برسم السياسة النقدية، والمقصود بالاستقلالية هنا، هو انفراد المصرف المركزي برسم وتحديد أدوات السياسة النقدية وعدم خضوعه لإملاءات الحكومة في تمويل الإنفاق العام، لكنه يعمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى في وضع الإطار العام للسياسة الاقتصادية تحقيقاً لمبدأ تكامل السياسات وتناغمها .

من ناحية أخرى تتولي وزارة المالية رسم وتنفيذ السياسة المالية بأدواتها المختلفة وفي مقدمتها الإنفاق العام والضرائب وتطوير أدوات التمويل المختلفة، ووضع مشروع الميزانية العامة للدولة، وتنفيذها بعد إقرارها من المؤتمر الوطني العام أو البرلمان .

كما تتولي وزارة الاقتصاد رسم وتنفيذ السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم وإدارة التجارة الداخلية والتجارة الخارجية باستخدام الأدوات المختلفة للسياسة التجارية مثل الرسوم الجمركية، وتراخيص التصدير والاستيراد، وتحديد إجراءات تصدير واستيراد السلع والقنوات المختصة بذلك، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار وتحديد السياسات الكفيلة بتوازن واستقرار الأسعار ومنع الاحتكار وحماية المستهلك .

في حين تتولي وزارة التخطيط إعداد ومتابعة تنفيذ خطط وميزانيات التنمية التي تتولي تنفيذها الحكومة في مجالات البنية التحتية والمشروعات، كما تتولي تنفيذ أساليب التخطيط التأشيرى الكفيل بتحفيز القطاع الخاص وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل مجالات الاستخدام وتهيئة البيئة والظروف المواتية واللازمة لانطلاقه النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير المعلومات والبيانات الإحصائية والحسابات القومية .

ولضمان التكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية والتجارية) والتنسيق بين مختلف المؤسسات العامة المعنية برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية يقترح إنشاء التنظيمات الإدارية التالية :-

1. **المجلس الأعلى للتخطيط:** ويتم تحديد اختصاصاته ومهامه وفقاً لقانون التخطيط الذي يصدر عن المؤتمر الوطني العام (البرلمان)، ويضم الوزارات العاملة بالحكومة ذات العلاقة.
2. **اللجنة الوزارية العليا للسياسات الاقتصادية:** وتضم في عضويتها، وزير المالية، وزير الاقتصاد، وزير التخطيط، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، وزير النفط .

3. **اللجنة الاستشارية للسياسة الاقتصادية على مستوى الخبراء:** وتضم في عضويتها خبراء من وزارات المالية، والاقتصاد، والتخطيط، والنفط، والمصرف المركزي، بالإضافة إلى عدد من الخبراء في مجالات الاقتصاد والمالية من بين أساتذة الجامعات المختصين. ولضمان بلوغ السياسات الاقتصادية لأهدافها، التي تصب في اتجاه زيادة معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد، والدفع

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى مراحل متقدمة وفقاً للرؤية الموضوعية للدولة الليبية، لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وفقاً لهذه الرؤية التي تأخذ في الاعتبار الثوابت الاقتصادية ومقومات الاقتصاد، بحيث تركز السياسات الاقتصادية الموضوعية على جانبي العرض والطلب الكليين، وأن تكون هذه السياسات واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسئولة عن رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها. حيث يتطلب الاقتصاد الليبي، حشد كل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين. لذا فإن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى سياسات اقتصادية تتحدد ملامحها على النحو التالي:

- **سياسة نقدية هدفها خلق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمصرفي،** وبما يعزز القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وتضمن استقلالية المصرف المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية ورفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي .

- **سياسة مالية تحدث تغييرات هيكلية في الجهاز المالي، تركز إلى قواعد المالية العامة، وبما يضمن فعالية أدوات السياسة المالية، من خلال إدخال التعديلات المرغوبة في النظام الضريبي، وتنمية الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق العام والرفع من كفاءة .**
- **سياسة تجارية تسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالعمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لدعم نشاط التصدير وتنظيم الاستيراد، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وحماية المنتجات الوطنية، وتدفع باتجاه اندماج الاقتصاد الوطني في منظومة التجارة العالمية وفق أسس متكافئة .**
- **سياسة استثمارية فعالة تهدف إلى خلق قيمة مضافة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية، تتميز بوجود إمكانيات لتطوير ميزة تنافسية واضحة – مثل قطاع الخدمات المالية والنقل والتأمين وتجارة العبور والثروة البحرية، والسياحة، وخلق وتطوير المناطق الحرة، وبما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتنويع هيكل الصادرات الليبية .**

الجزء الثالث

أهداف السياسات الاقتصادية الوطنية

مقدمة :-

السياسات الاقتصادية، كجزء أساسي من السياسات العامة، تتمثل في تصرفات الحكومة ومؤسساتها العامة والإجراءات التي تتخذها، من وقت إلى آخر، والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد وحركة سيره، والسياسات الاقتصادية لها فروع عديدة، منها ما تمارس أثارها على جانب الطلب ومنها ما يؤثر على جانب العرض من الاقتصاد.

وفي ليبيا فإن المتتبع للتطورات التي طرأت على البيئة الاقتصادية خلال العقود الماضية، يجد نفسه عاجز عن تفسير سلوك الدولة الليبية والسياسات الاقتصادية التي تطبقها، إذ لا توجد سياسة اقتصادية معلنة واضحة المعالم والأهداف، وهذا أمر يرجع إلى عدم وضوح الرؤى حول كثير من الأمور والقضايا الهامة، المتعلقة بالاقتصاد الليبي بشكل عام، فضلاً عن عدم استقرار التوجهات المعلنة والإجراءات المطبقة من وقت إلى آخر.

فطبيعة النظام الاقتصادي، ومدى وحدود دور الدولة والأفراد في النشاط الاقتصادي، والأطر القانونية السائدة، والملامح الأساسية للأنشطة الاقتصادية المسموح بمزاوتها، وحركة عناصر الإنتاج، وغيرها من الجوانب المهمة الأخرى التي تكوّن في مجموعها بنية النظام الاقتصادي وتعكس سياساته، أمور لا تزال غامضة ولا يزال موقف الدولة منها متردداً، والغموض والتردد بشأن هذه القضايا لهما انعكاسات سلبية بالغة الخطورة على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، ويؤديان إلى تفكك الأسواق وزيادة حدة ما يظهر بها من تشوهات نتيجة لهذا التفكك، ويصبح تصحيحها أعلى تكلفة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً.

وبالرغم من عدم معرفة التوجهات الاقتصادية العامة للدولة الليبية الجديدة، وبالرغم من عدم معرفة حدود مسؤولية الحكومة، في غياب الدستور الدائم، لا أنه يمكن الجزم بأن الدولة ستظل مسئولة عن تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، يُذكر منها مايلي:-

1. تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب الذي يُمكن الأفراد والمؤسسات الخاصة من القيام بنشاطاتهم في جو من الدعم والاستقرار.

2. تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، ترفع من مستوى معيشة الأفراد وتزيد من رفاهيتهم.
 3. سد الفراغ الإقتصادي الذي يظهر نتيجة لعدم جاهزية القطاع الخاص للقيام بتأدية بعض الخدمات الإقتصادية والاجتماعية.
 4. معالجة مشكلة البطالة وتحقيق استخدام أمثل للموارد الإقتصادية.
 5. تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- وكما هو معروف فإن النجاح في تحقيق الأهداف الإقتصادية والعامّة للدولة، يتطلب ضرورة تبني حزمة من السياسات العامّة والإقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، تكون واضحة المعالم والأهداف والأدوات، وأن تُبنى هذه السياسات في ضوء الثوابت العامّة والمعطيات الحقيقية للاقتصاد الليبي على النحو الذي تمت صياغته في الجزء الثاني من هذه الدراسة .

أولاً: - السياسة المالية:-

السياسة المالية ، كإحدى السياسات الإقتصادية التي تصيب جانب الطلب، هي باختصار برنامج عمل تخططه وتنفذه الحكومة بشكل مقصود تستخدم فيه الأدوات الممكنة سواء كانت مصادر إيرادية أو برامج إنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، على بعض أو على كل متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لأهداف معينة.

وتنقسم السياسة المالية بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية، أهمها السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والسياسة التمويلية، ولكل من هذه السياسات الفرعية الثلاثة أدواتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات.

ولقد شهدت الفترة الماضية استخداماً مكثفاً لأدوات السياسة المالية، وتعرضت عناصر السياسة المالية لتطورات هيكلية كان لها آثار ملموسة على الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى الخلفية الماضية لنمط عمل المؤسسات المسئولة على وضع وتنفيذ السياسة المالية سواء كان ذلك قبل أو بعد 17 فبراير ، نجد مايلي:-

- الاستباحة غير المسبوقة للمال العام وسهولة الحصول عليه وتفشي الفساد والبيروقراطية في مختلف مفاصل المؤسسات العامّة وانعكاس ذلك في تشوه وتعثر عمليات الصرف والجباية.

- جمود التشريعات المالية وغياب السياسات المالية وأدواتها الفعالة وبالتالي عدم وجود رؤى للتطوير والتحديث مما أدى إلى أن ينحصر دور الحكومة في وظيفة الصرف خاصة المرتبات والمكافآت بالدرجة الأولى.
- أن الميزانية التي يتم رصدها لا تجد غالبية بنودها طريقها للتنفيذ خاصة في باب التنمية والاستثمار ويرجع السبب في ذلك إلى الكثير من الأمور التي يتعين دراستها والوقوف عليها، كما أنه يلاحظ في بعض السنوات يتم اعتماد الميزانية بعد مضي معظم السنة المالية.
- تتصف السياسة المالية بكونها مسايرة للاتجاهات الدورية وتفتقر للثبات والمصداقية .
- لذا فإنه من أولى الاهتمامات المستعجلة في إطار السياسة المالية هو الدفع في اتجاه تحسين الأداء والرفع من كفاءة الأجهزة المعنية بإدارة المال العام مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط السابقة وبشكل يحقق الأهداف التالية:-

أهداف السياسة المالية:-

أ) الأهداف الآنية:-

1. ترشيد الإنفاق العام وضبطه ورفع إنتاجيته بشكل يحقق المنافع والفوائد المرجوة، والعمل بشكل منهجي وعلمي دقيق للقضاء على كافة صور الفساد المالي والإداري بالأجهزة والمؤسسات التابعة العامة.
2. تنمية الإيرادات العامة السيادية والمحلية ومتابعة تحصيلها ودخولها حسابات الدولة، مع العمل وفق دراسات موضوعية لتعديل وتوحيد الأنظمة الضريبية والجمركية القائمة وبما يحقق توسيع الأوعية وزيادة الحصيلة وتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة.
3. إعادة النظر في أسلوب وضع الميزانية العامة والميزانيات النوعية بشكل يدفع نحو الموضوعية في التقدير والعملية في التنفيذ ، وبما يحقق الكفاءة ويضمن المتابعة والتدقيق.
4. حصر وتدقيق العاملين بالجهاز الإداري والمالي بالدولة وفي مختلف المناطق والقطاعات التي تمول من الخزنة

العامة للدولة، وبما يكفل تحديد العدد الصحيح للعاملين ومنع الازدواجية في تلقي المرتبات ، والمحافظة على المال العام.

5. التنسيق مع حزمة السياسات الاقتصادية الأساسية الأخرى النقدية والتجارية بحيث تخرج في شكل متوافق فعال يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ب) الأهداف الإستراتيجية العامة:-

يتعين أن تسعى السياسة المالية نحو الوصول إلى استقرار مالي واقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية والإستراتيجية للدولة وأن تكون السياسة المالية مستدامة وعادلة عبر الأجيال، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية للسياسة المالية مايلي :-

1. دعم الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام للدولة بالتنسيق والتكامل مع السياسات العامة والسياسات الاقتصادية الأخرى النقدية والتجارية في إطار رؤية الدولة والأهداف الإستراتيجية للتنمية، ومن خلال تبني ما يُعرف بقواعد المالية العامة ، وفقاً لأفضل الممارسات.

2. تطبيق نظم الميزانيات الحديثة ومتابعة الأداء وبما يضمن أولويات موضوعية لاختيار المشروعات والبرامج التنموية من جهة، وتحقيق كفاءة الأداء المالي وضبط الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

3. التركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يعتبر المحرك للنمو الاقتصادي والمحفز لتوسيع ودعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

4. ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي، وتنويع وتنمية الإيرادات العامة، وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال دون التأثير على دور القطاع الخاص.

5. تعظيم العائد الاقتصادي والمالي من استغلال أملاك الدولة بما يدعم المبادرات والمشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص من جهة، وتنمية إيرادات الدولة من جهة أخرى.

6. الاهتمام بالتخطيط التأشيرى الإستراتيجى ورفع كفاءة الكوادر التخطيطية وتعميق ثقافة وممارسات التخطيط العلمى على كافة المستويات الإدارية.
7. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لعمليات المناقصات والعطاءات الحكومية لتخفيض التكاليف وترشيد الإنفاق.
8. تطوير نظم وأدوات الرقابة المالية المطبقة على الجهات الحكومية (الوزارات والإدارات الحكومية، الهيئات، المؤسسات.... الخ) لدعم المساءلة والشفافية وترشيد الإنفاق ومنع الهدر بالقطاع الحكومى.
9. دعم مبادرات ومشروعات واتفاقيات التعاون الاقتصادى والمالى على المستوى الإقليمى والعربى والإسلامى والدولى، وتوسيع كافة أشكال التعاون والتنسيق المالى والاقتصادى مع التكتلات والدول والمنظمات الدولية بما يُعزز المصالح الاقتصادية والمالية للدولة الليبية الجديدة ويفتح مجالات للعمل والاستثمار للقطاع الخاص.
10. توسيع مجالات التعاون والاستفادة الفنية الاستشارية من المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة لتطوير أداء المؤسسات والأجهزة المالية الرئيسية، وتحديث هيكلها الأساسية وتنمية قوة العمل بها.
11. دعم وتطوير أنشطة بناء القدرات للهيئات والمؤسسات الفاعلة فى مجالات رصد وتحليل الاتجاهات المالية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، وإدارة الأزمات المالية على المستوى الكلى والتفاوض مع الدول والمنظمات والتكتلات الإقليمية والعالمية.
12. إدخال وتطبيق نظم وأدوات الإدارة الحديثة مثل : إدارة الجودة الشاملة، التخطيط الإستراتيجى، الشؤون القانونية، إدارة الخدمات العامة، موازنات البرامج والأداء، إدارة الأزمات، نظم دعم القرار، ونظم الرصد والتحليل المستمر للمتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة على عمل القطاع المالى بالدولة.
13. تحويل المؤسسات الحكومية المتعلقة بإدارة المال العام إلى الإدارة الإلكترونية الكاملة.

14. بناء واستكمال قواعد البيانات ونُظم المعلومات النوعية الأساسية لدعم أنشطة المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي من قواعد البيانات المالية والاقتصادية، نظام معلومات الموارد البشرية، نُظم المعلومات الضريبية، نُظم المعلومات الجغرافية، نُظم الحفظ والأرشفة والاسترجاع الإلكترونية، نظام السجل العام، النُظم المالية المتكاملة، نظام المعلومات القانونية، وغيرها.

ثانياً: - السياسة النقدية :-

يقع وضع أهداف السياسة النقدية، ضمن وظائف مصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف المعدل بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012م، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي.

وفي هذا الإطار شكل مصرف ليبيا المركزي لجنة للسياسة النقدية أسندت إليها مهمة متابعة الأوضاع الاقتصادية المحلية والخارجية التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي وما يطرأ من تغيرات على المستوى العام للأسعار، كما تتولى هذه اللجنة إعداد التوصيات المتعلقة بمختلف أدوات السياسة النقدية المتاحة، مثل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، ونسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها، وسعر إعادة الخصم، وسعر الفائدة على شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى حدود التركيز الائتماني بأنواعه المختلفة لدى المصارف التجارية وأية مسائل أخرى ذات علاقة بالسياسة النقدية.

وخلال السنوات السابقة اتخذ مصرف ليبيا المركزي جملة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني، وتحقيق السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، والحد من المخاطر النظامية، وكانت هذه السياسات والإجراءات المنفذة لها قد وضعت في إطار منظومة العمل والتوجهات الاقتصادية التي كانت سائدة في السابق . وبعد ثورة 17 فبراير 2011م، أستجدت معطيات جديدة وفتحت آفاق للعمل الاقتصادي والمالي لم تكن متاحة في الماضي، مما يتطلب أن تواكب أهداف السياسة النقدية وأدواتها هذه المستجدات وأن تُعاد صياغتها بالشكل الذي يُراعي

الثوابت المحددة للسياسات الاقتصادية الوطنية في المرحلة القادمة والتي تنبثق من الرؤية العامة لليبيا وما تتضمنه من أهداف اقتصادية كلية.

أهداف السياسة النقدية:-

يمكن صياغة أهداف السياسة النقدية في المرحلة القادمة، على النحو التالي:-

1. إرساء دعائم نظام مصرفي إسلامي وفقاً لإستراتيجية تعتمد التدرّج في تحويل القطاع المصرفي التقليدي القائم حالياً والتقليل من أية آثار أو خسائر قد تتعرض لها المصارف جراء هذا التحول.
2. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحدّ من الضغوط التضخمية بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم وثيرة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.
3. المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية ودعم القوى الشرائية للدينار الليبي.
4. مواصلة العمل على استكمال عمليات تطوير وتحديث التشريعات المصرفية والمالية، والإلتزام بالمعايير الدولية في العمل المصرفي.
5. استحداث أدوات مالية جديدة، وأدوات إدارة السيولة، وتنظيم مهنة الصرافة، ومباشرة نشاط التأجير التمويلي وصناديق الاستثمار.
6. الاستمرار في تحقيق مستهدفات تخلي مصرف ليبيا المركزي عن ملكية رؤوس أموال بعض المصارف التجارية، وبما يُعزز دوره كمراقب ومُشرف على المصارف التجارية وكسلطة نقدية.
7. الاستمرار في تطوير الرقابة المصرفية وفقاً للأهداف الإستراتيجية الموضوعية بهذا الخصوص، ولمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي.
8. معالجة مشكلة فائض السيولة لدى المصارف التجارية، والاستفادة منها في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
9. تطوير الخدمات المصرفية وتبني الصيرفة الإلكترونية بالقطاع المصرفي الليبي.

10. تطوير سوق الإقراض ما بين المصارف (Inter Bank Market) ضمن السياسة الرامية إلى إدارة وتوفير السيولة بشكل أفضل.
11. تأهيل وتنمية وتطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي .
12. إستكمال العمل على تطوير وتحديث دور ومهام مصرف ليبيا المركزي، ضمن رؤية محددة يتم وضعها بهذا الخصوص.
13. تعزيز إجراءات ونظم الحوكمة في القطاع المصرفي في إطار إعادة هيكلة المصارف التجارية العامة والخاصة.
- ويمكن تصنيف أهداف السياسة النقدية إلى أهداف على المدى القصير وأهداف على المدى الطويل.

(أ) الأهداف على المدى القصير:-

من المعلوم أن السياسة النقدية بأدواتها المختلفة، لكي تُحقق أهدافها، تتطلب مرور فترة من الزمن قبل أن تشهد نتائجها وهو ما يُعرف بالإبطاء الزمني (Time Lag)، وهذا يعني أن السياسة النقدية يجب أن يتم رسمها وتنفيذها بالتنسيق مع السياسة المالية الموجهة لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية، ضماناً لتناغم السياستين.

ومن أهم أهداف السياسة النقدية على المدى القصير مايلي:-

1. تحديث وتطوير التشريعات والنظم والمعايير المصرفية وخاصة فيما يتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي.
2. إرساء دعائم النظام المصرفي الإسلامي ووضع برامج وخطط لتحقيق التحول المطلوب في الخدمات والمنتجات المصرفية لكي تكون متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
3. معالجة مشكلة فائض السيولة، وتوجيهها نحو تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
4. استحداث أدوات مالية جديدة، وأدوات إدارة السيولة، وتنظيم مهنة الصرافة، ومباشرة نشاط التأجير التمويلي، وصناديق الاستثمار.

5. معالجة ظاهرة تنامي حجم العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي، ولكي تكون متوافقة والمعايير المصرفية المتعارف عليها دولياً.
6. المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية ودعم القوى الشرائية للدينار الليبي.
7. تعزيز إجراءات ونظم الحوكمة في القطاع المصرفي في إطار إعادة هيكلة المصارف التجارية والخاصة.
8. إكمال العمل على تحديث وتطوير دور ومهام مصرف ليبيا المركزي ضمن رؤية محددة يتم وضعها بهذا الخصوص.

(ب) أهداف السياسة النقدية على المدى الطويل :-

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحد من الضغوط التضخمية، بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، ودعم وثيرة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.
2. الاستمرار في تحقيق مستهدفات تخلي مصرف ليبيا المركزي عن ملكية رؤوس أموال بعض المصارف التجارية، وبما يعزز دوره كمراقب ومُشرف على المصارف التجارية والإسلامية وكسلطة نقدية.
3. الاستمرار في تطوير الرقابة المصرفية وفقاً للأهداف الإستراتيجية الموضوعة بهذا الخصوص.
4. تطوير الخدمات المصرفية وإدخال الصيرفة الإلكترونية بالقطاع المصرفي الليبي.
5. تأهيل وتنمية وتطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي الليبي.
6. تطوير سوق ما بين المصارف (Inter Bank Market)، وفقاً للإطار التشريعي المنظم للعمل المصرفي، وضمن السياسات الرامية لتطوير القطاع المصرفي والمالي، وبما يكفل إيجاد إدارة للسيولة بشكل أفضل.

ثالثاً: - السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تقوم بها الدولة بشأن إدارة وتنظيم وتوجيه التجارة الخارجية والداخلية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة .

أهداف السياسة التجارية:-

تهدف السياسة التجارية المقترحة، بشكل عام، إلى تحسين كفاءة النشاط التجاري، إستيراداً وتصديراً وتوزيعاً، من خلال تفعيل وتمكين الوحدات الاقتصادية المرخص لها قانوناً لممارسة هذا النشاط من العمل بحرية تامة في إطار التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي. ويمكن تقسيم أهداف السياسة التجارية إلى أهداف تتعلق بالسياسة التجارية الخارجية وأهداف تتعلق بالسياسة التجارية الداخلية، رغم التكامل والتداخل الكبير بين هذه الأهداف والسياسات في إطار الاقتصاد الواحد.

(أ) أهداف سياسة التجارة الخارجية:-

- 1) تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الليبي، والعمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
- 2) تشجيع الصادرات وعلى النحو الذي يوفر مصادر إضافية للنقد الأجنبي ويخدم أهداف تحقيق التوازن في الميزان التجاري .
- 3) تهيئة الاقتصاد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وبما يعزز اندماج ليبيا في الاقتصاد العالمي.
- 4) مكافحة سياسة الإغراق التي قد يتعرض لها الاقتصاد الليبي وما يترتب من أضرار بالوحدات الاقتصادية الوطنية المنتجة للسلع والخدمات .
- 5) حماية السوق المحلية من المخاطر التي تتهدد الصحة العامة من خلال تفعيل إجراءات الرقابة الصحية على الواردات من السلع الغذائية والسلع الكيماوية في المنافذ الحدودية.

(ب) أهداف سياسة التجارة الداخلية:-

1. تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والتكاليف.
2. تحقيق التوازن بين الاحتياجات والمعروض من السلع والعمل على إيجاد مخزون سلعي استراتيجي وفقاً لأسس علمية محددة.
3. إزالة مراكز الاحتكار والحد من مظاهر الاستغلال لحاجات أفراد المجتمع، والمضاربة أو التهريب وغيرها

من الظواهر السلبية والأمراض الاجتماعية المرتبطة بها.

4. ترسيخ ثقافة حماية المستهلك وإعمال التشريعات ذات العلاقة.
5. مراجعة قانون الوكالات التجارية وتفعيله على النحو الذي يحقق إستفادة الاقتصاد الوطني من إيرادات هذا النشاط.
6. لتخلص من سياسة دعم السلع وإيجاد البديل المناسب الذي يكفل التعويض عن التوقف عن دعم السلعة من خلال الرفع من مستويات دخول الأفراد وفقاً لسياسات مالية مدروسة وضمن إطار زمني محدد.

الجزء الرابع

السياسات الاقتصادية والرئيسة المصاحبة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الليبي في ضوء الأهداف الموضوعية لهذه السياسات

يتطلب تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، ومعالجة المشاكل والمخنتقات التي تواجهه، تنفيذ جملة من السياسات الاقتصادية والسياسات العامة، والإجراءات التنفيذية المصاحبة لها . وتسند مهام تنفيذها إلى القطاعات ذات العلاقة، آخذاً في الاعتبار أهمية التنسيق والتناغم المطلوب بين هذه السياسات . حيث من المعلوم أنه يمكن تحقيق بعض الأهداف بتطبيق أكثر من أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: يتأثر التضخم في الاقتصاد بالسياسات المالية المطبقة، كما يتأثر بالسياسات النقدية، وكذلك الحال بالنسبة للبطالة، حيث يمكن الحد من البطالة من خلال التوسع في الإنفاق العام الاستثماري بغية خلق فرص عمل، كما يمكن الوصول إلى نفس الغاية من خلال التوسع في منح الائتمان الذي يتحقق من خلال سياسة نقدية توسعية . غير أن إجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية يمكن أن تسفر عن تضخم في الأسعار، كما يمكن أن تؤدي إجراءات السياسة النقدية التي تستهدف محاربة التضخم إلى زيادة معدلات البطالة، مما يتعارض وأهداف السياسة المالية الموجهة نحو التوسع في الإنفاق العام بهدف خلق المزيد من فرص العمل . وعلى هذا الأساس نجد أكثر من سياسة إقتصادية واحدة توجه لمعالجة مشكلة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد، مما يستوجب التنسيق الكامل والتناغم بين هذه السياسات وأن يكون هناك هدف محدد لكل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

أولاً السياسة المالية :-

1. التوسع في الإنفاق العام التنموي وبما يتيح فرص عمل للكثير من الباحثين عن العمل في مشروعات البنية الأساسية والصناعات الإستراتيجية .
2. التحول عن أسلوب الدعم المباشر للسلع والمحروقات إلى الدعم النقدي للمرتبات والقوة الشرائية للمواطنين، وفقاً لمعايير العدالة والكفاءة.

3. ضرورة قيام الحكومة بإجراء دراسة وافية عن هيكل الأجور والمرتبات تُراعى التغيرات التي طرأت على البيئة الليبية وأنماط الاستهلاك وأوجه الإنفاق الحالية والمستقبلية.
4. وضع السياسات المناسبة لتقليل الفوارق بين الأفراد وتحسين معدلات توزيع الدخل للإقتراب من مستويات العدالة، وقد يكون عن طريق إعادة النظر في النظام الضريبي القائم، وأنظمة الرعاية الاجتماعية ونظام الدعم.
5. معالجة الهوة القائمة حالياً بين مرتبات موظفي العديد من الجهات التي تتولى الخزانة العامة دفع مرتباتهم، وذلك من خلال إيجاد التوازن المناسب بين مخصصات أبواب الميزانية العامة وإعادة النظر في نظم المرتبات والحوافز المعمول بها بما يمكن من استقرار الكوادر الكفوة في الجهاز الإداري للدولة .
6. اقتراح سياسة مالية تضمن التساوي في الدخل للمسئوليات المتساوية بين الليبيين والأجانب ومراعاة العلاوات الفنية للأعمال ذات الطبيعة الخاصة.
7. إعادة النظر في دخول المتقاعدين وتحسينها بما يقلل الهوة الكبيرة بينهم وبين باقي العاملين في أجهزة الدولة.
8. مراجعة قانون النظام المالي للدولة والقرارات واللوائح الصادرة بمقتضاه والعمل على سد الثغرات الموجودة بها، وجعلها مواكبة للتطورات الحديثة. وهذا يجب أن يتم جنباً إلى جنب مع الاستمرار في تطبيق القوانين والقرارات واللوائح القائمة التي لم يتم إلغاؤها بأي نص آخر بعد ثورة 17 فبراير.
9. أن يكون أساس إعداد مشروع (مقترحات) الميزانية العامة للدولة هو وضع مقترحات بعدد من "الأهداف الكمية" للقطاعات وتقسيماتها التنظيمية، وأن تنعكس تلك الأهداف في شكل مخصصات مقترحة.
10. أن يراعى عند إعداد الميزانية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي وألا يؤدي إنفاق الميزانية إلى ضغوط تضخمية، وأن تؤسس تقديرات الدخل المتأتي من صادرات النفط على أسعار تحفظية، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية، كما يجب الابتعاد قدر الإمكان عن التمويل بالعجز إلا بشروط وضوابط معينة.

11. تجنب مساندة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية (Procyclical) بحيث تكون السياسة المالية العامة مضادة للاتجاهات الدورية (Countercyclical) وتعزيز مصداقية السياسات.
12. العمل على ضبط الطلب المحلي، حيث أن السياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة مؤخراً خاصة في مجال الإعانات يمكن أن تسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

ثانياً: السياسة النقدية :-

1. تقليص نسبة مساهمة مصرف ليبيا المركزي في رؤوس أموال المصارف التجارية العامة، وبما يُعزز دوره كمصرف ومراقب للمصارف، وبحيث تكون المصارف شركات مساهمة يمتلك القطاع الخاص نسبة عالية في رؤوس أموالها.
2. التحول التدريجي للمصارف نحو الصيرفة الإسلامية والعمل على تدريب الكوادر البشرية اللازمة للقيام بهذا العمل، في إطار تنفيذ القانون رقم (1) لسنة 2013م.
3. إعادة تنظيم سوق المال الليبي، وبما يكفل فصل عمليات السوق، عن مهام الإشراف والرقابة على السوق المالي .
4. تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار، وشركات التمويل التأجير، وبما يكفل تعدد قنوات الوساطة المالية والاستثمار في الاقتصاد .
5. وضع آلية لمعالجة فائض السيولة بالقطاع المصرفي والحاجة إلى خلق المناخ الآمن والملائم لتشجيع الاستثمار.
6. تنمية وتطوير السوق بين المصارف، وبما يكفل إدارة أفضل للسيولة بالقطاع المصرفي.
7. دعم وتطوير البنية التحتية الخاصة بنظم الاتصالات اللازمة للقطاع المصرفي .
8. تطبيق مبادئ الحكومة والالتزام بها، وعدم تدخل الحكومة في شؤون المصارف إلا طبقاً للقانون، مما يساعد المصارف على استغلال مواردها المالية، وتجنب الديون غير المنتظمة التي ترجع إلى قيام المصارف بمنح قروض دون ضمانات كافية، وتعثر المدينين عن السداد لمختلف الأسباب.
9. تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها المصارف من خلال إدخال التقنيات الحديثة والتي بدأت تنتشر مؤخراً ولو بشكل يسير.

- 10.مراجعة التشريعات المنظمة للتعامل في النقد الأجنبي،وبما يكفل القضاء على أي عمليات خارج القطاع الرسمي المنظم، ويُعزز دور المصارف وشركات الصرافة في هذا المجال.
- 11.تحديد الطاقة المصرفية للبلاد،وبما يكفل إيجاد إطار عام يمكن من خلاله تنفيذ السياسات الرامية إلى التوسع في الخدمات المصرفية أو منح تراخيص لتأسيس مصارف جديدة،ومدى الحاجة للسماح بتأسيس مصارف أجنبية للعمل في ليبيا.

ثالثاً : السياسة التجارية :-

أ/ في مجال التجارة الداخلية :-

- 1) فتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية في مجال الإنتاج السلعي والخدمات وتسهيل مهمة الحصول على التراخيص اللازمة وفقاً لضوابط واضحة ومحددة، ودعم الصناعات التصديرية.
- 2) العمل على خلق ظروف المنافسة الشريفة في الأسواق للحد من الاحتكارات، والعمل على إزالة القائم منها،من خلال تفعيل القانون رقم (23) لسنة 2010م،بشأن النشاط التجاري،وعلى النحو الوارد بالبواب الحادي عشر من القانون (المنافسة وحماية المستهلك) ومنع الاحتكار، وصولاً إلى التحرير الكامل للأسعار على المدى الطويل.
- 3) تطوير برامج حماية المستهلك (المواصفات - الرقابة على السلع والمنتجات- الرقابة على الموازين - تفعيل قانون العلامات التجارية- وتحديد صلاحية السلع للاستهلاك البشري).
- 4) التأكيد على سياسة التحول التدريجي من الدعم المباشر للسلع والخدمات والانتقال إلى سياسة تقديم السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية،أي دعم المستهلك وليس دعم السلعة .
- 5) إستكمال شبكة ليبيا للتجارة والتأكيد على استعمالها لدى كافة القطاعات ذات العلاقة.
- 6) خلق مناخ لتعزيز المنافسة المحلية،مع دراسة شروط المنافسة مع الأجنبي، بحيث لا تؤدي منافسة المستثمرين الأجانب والمنتجات المستوردة،للقطاع الخاص المحلي،إلى تدمير هذا القطاع من جهة،كما لا يؤدي بهذا القطاع المحلي

إلى التعلو الذي يقود إلى الاحتكار والاستغلال ويحد من سيادة المستهلك، من جهة أخرى.

(7) تفعيل السياسات التجارية التي تحمي أصحاب الأعمال الصغرى من الإغراق والإحتكار والمضاربة ، والعمل على توسيع نشاط وعمل الوكالات التجارية.

(8) العمل على زيادة مرونة العرض الكلي من خلال زيادة عدد المنشآت الإنتاجية وتحسين جودة أدائها ، حتى يمكن التوسع في الإنتاج بالقدر الذي يكفي لإستيعاب الزيادة في الطلب الكلي.

ب/ في مجال التجارة الخارجية :-

(1) دعم مركز تنمية الصادرات ووضع برنامج محدد له ومتابعة قيام هذا المركز بدوره بشكل فعال .

(2) إعادة النظر في الرسوم الجمركية متعددة الأسعار ، وإلغاء كافة الضرائب المفروضة على الواردات .

(3) إستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإعادة تشكيل الفريق الوطني المكلف بإعداد ملف ليبيا للأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على أسس وطنية وتخصوية.

(4) السماح بتصدير المنتجات المحلية بدون قيود أو تراخيص ودون تحديد للكميات المصدرة، وتوجيه المصارف إلى فتح اعتمادات التصدير، وتسهيل مهمة المصدرين في هذا الخصوص.

(5) تشجيع الصادرات، ودعم الإنتاج المحلي القابل للتصدير، وبما يكفل زيادة القدرة التنافسية للصادرات الليبية غير النفطية، وتأكيد دور الغرف التجارية في هذا المجال .

(6) تشجيع وحث المؤسسات المالية على تمويل نشاط التصدير والاستفادة من برامج ضمان الصادرات التي تُتيحها المؤسسات المالية العربية مثل صندوق النقد العربي .

(7) العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف بناء شركات تكفل الدخول إلى الأسواق العالمية.

(8) تنظيم نشاط الاستيراد بحيث يتم إلغاء أي قيود كمية قد يكون معمول بها، وتحديد الجهات المسموح لها بممارسة الاستيراد للأغراض التجارية وفقاً لتراخيص تُمنح لمزاولة المهنة للشركات المختصة.

9) تفعيل دور المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية والمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية، وبما يضمن الحد من استيراد السلع منتهية الصلاحية، أو ذات العلامات المزورة، وبما يكفل السلامة الصحية للمستعمل أو المستهلك النهائي للسلعة.

10) التأكيد على ضرورة تمويل الواردات عن طريق القطاع المصرفي، باستعمال كافة وسائل الدفع المتعارف عليها مصرفياً، وبما يكفل ويضمن دخول السلع المستوردة إلى ليبيا، وتقليل التكلفة، والمحافظة على مصالح الاقتصاد الوطني.

11) تطوير المنظومة الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية بحيث يتم توثيق كافة الصادرات والواردات، وما يعرف بإعادة التصدير، والتنسيق الكامل مع مصلحة الجمارك بهذا الخصوص.

12) تقوية المقدرة الإنتاجية التصديرية للقطاعات التي تمتلك فيها البلاد ميزة تنافسية.

13) منح بعض المزايا والتسهيلات للسلع المستهدفة بالتصدير عن طريق توفير التمويل وتقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية والإدارية، وغيرها.

14) تبني استراتيجيات وتطبيق سياسات محفزة للنشاطات الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة، بحيث تكون هذه الاستراتيجيات مدفوعة بما يتمتع به الاقتصاد الوطني من مزايا تنافسية ناجمة من القدرة على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية، ومدفوعة بروح المبادرة والقدرات الإبداعية، تمكن ليبيا من الولوج في الاقتصاد العالمي، عوضاً من الاعتماد المفرط على المزايا المرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية والمالية.

15) تبني صناعات ذات جودة عالية وميزة نسبية وقابلية تنافسية، والتي يمكن تصديرها طالما كان ذلك اقتصادياً.

16) تحسين وتبسيط إجراءات الجمارك.

رابعاً : السياسات المصاحبة لإجراءات السياسة الاقتصادية الرئيسية :-

أ/ سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني :-

1. تحديد الآليات والبرامج التي يمكن إستخدامها لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ودعم جهوده في مجالات الإنتاج

- والخدمات وعلى النحو الذي يمكنه من استيعاب قدر كبير من الباحثين عن العمل، بحيث يكون القطاع الخاص هو المشغل أو المستخدم الرئيسي للقوى العاملة .
2. تحديد مصادر التمويل وأهميتها النسبية (الحكومة، القطاع الخاص الوطني والأجنبي.....).
 3. تحديد مجالات الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص الوطني (مجالات الاستثمارات الأجنبية محدودة ومتركزة في بعض الأنشطة الخدمية).
 4. وضع الخطط والبرامج التنموية لتنويع الاقتصاد الليبي من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة للاقتصاد خلال الفترة القادمة.
 5. الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، إذ يتعين أن ينظر إلى القطاع الخاص كشريك رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل، ويمكن أن يتم تكريس هذه الشراكة عن طريق سياسات تُعالج طلب القطاع الخاص المتزايد على الخدمات المقدمة من القطاع الحكومي بشكل فعال، أي رفع أداء مؤسسات الدولة لتقدم للقطاع الخاص خدمات إدارية متميزة تُمكن القطاع الخاص من التطور والإنطلاق.
 6. توقف دخول الحكومة ومؤسساتها كمنافس لمؤسسات الأعمال الخاصة بل يتعين أن تكون العلاقة تكاملية وليست تنافسية، وأن تعمل الدولة على تقوية قطاع الأعمال ودعمه بدلاً من أضعافه.
 7. دعم مبادرات الاستثمار في الأنشطة غير النفطية وفي الأنشطة غير التقليدية وفتح المجال لتشجيع الاستثمار الوطني فيها على أسس متكافئة مع الاستثمار الأجنبي.
 8. تبني سياسات اقتصادية بأدوات علمية ممكنة وفعالة تسهم في مجملها لبروز بيئة اقتصادية صديقة لقطاع الأعمال.
 9. تبني إستراتيجية تقوم على تنويع مصادر الدخل من العملات الأجنبية من خلال الدفع بتنمية الأنشطة الواعدة مثل السياحة والخدمات والتمويل والاتصالات، والاستثمار في المجالات الاقتصادية غير التقليدية، والتي يمكن أن تسهم في بناء اقتصاد متنوع، وفي هذا الصدد نقترح مايلي:-

• الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالموقع الجغرافي : إذا ما توفرت الشروط الموضوعية والبيئية المناسبة، فإن الاقتصاد الليبي يمتلك ميزة تنافسية كامنة تتمثل في تنمية القطاع التجاري الخدمي المرتبط بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد، ويمكن أن يتخذ النشاط التجاري الخدمي عدة أشكال أو مجالات منها:-

➤ مراكز التمويل الدولية : وعلى وجه التحديد الوحدات المصرفية الخارجية "الأفشور" التي يرتبط وجودها إلى حد بعيد بوجود الفوائض المالية في المنطقة.

➤ السياحة: هناك مجموعة من الاعتبارات التي يمكن أن تجعل من ليبيا بلداً سياحياً متميزاً ضمن بلدان البحر المتوسط ، ومن أهم هذه الاعتبارات، تمتع ليبيا بأطول شاطئ يطل على البحر المتوسط بالمقارنة بالدول الأخرى المجاورة . وتوفر العوامل المناخية والطبيعية التي تجذب السواح والتي تتمثل في الصحراء والشمس والبحر والرمال، والمعالم الأثرية والتاريخية التي تربط التاريخ والتراث بالطبيعة، وغيرها من المميزات والهبات الطبيعية.

➤ مناطق التجارة الحرة: بالنسبة لمناطق التجارة الحرة فإن إقامتها في ليبيا يتوقف على جملة من الاعتبارات الفنية والاقتصادية والمالية، اللازمة لإقامة كل نوع من أنواع المناطق التجارية، ويأتي في مقدمة العوامل المحددة لإقامة منطقة حرة توفر التمويل اللازم لإنشاء وتجهيز المرافق التي ينبغي أن تتواجد بالمنطقة الحرة.

➤ تجارة العبور: أما بالنسبة لتجارة العبور فإن ازدهارها يتوقف على الطاقة الاستيعابية للمطارات ومدى توفر أساليب وأدوات المناولة والتجهيز والتغليف، بالإضافة إلى المخازن والمبردات اللازمة والعمالة المدربة. ومن الواضح أن ذلك يتطلب تنفيذ بعض الاستثمارات التي قد تصل إلى بناء مطارات جديدة أو التوسع في الطاقات المتاحة بالمطارات القائمة علاوة على التعامل مع معظم

شركات الطيران العالمية بإتباع سياسة الأجواء المفتوحة.

• الاستثمار في قطاعات اقتصادية ذات أهمية وميزة نسبية تنافسية.

❖ تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

❖ تطوير وتنمية صناعة الكيماويات النفطية.

❖ تطوير وتنمية الثروة البحرية.

10. الاستفادة من الوفورات والمزايا التي يقدمها إقتصاد

المعرفة وتسخير الموارد المادية الطبيعية المتاحة

للاستفادة من المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص .

11. تفعيل دور القطاع الخاص وخلق المناخ المناسب له بما يمكنه

من المساهمة في تمويل وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية

للمساهمة في الإنتاج المحلي وخلق أكبر عدد من فرص العمل .

12. تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لبرنامج المشروعات الصغرى

والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم له.

13. ضخ استثمارات مناسبة في مختلف الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية، على أن يتم ذلك بخطة تنمية تتولى فيها الدولة

(القطاع العام) تنفيذ استثمارات في البنية الأساسية والخدمات

الاجتماعية والمشروعات الإستراتيجية، من جهة ، وقيام القطاع

الخاص بتمويل وتنفيذ استثمارات في الأنشطة الإنتاجية والخدمة

من جهة أخرى .

14. خصخصة الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية العامة

وفق رؤية اقتصادية واضحة تأخذ في الاعتبار أوضاع هذه

الوحدات ومصحة الاقتصاد الوطني.

15. إصدار قانون يُفعل دور ومساهمة القطاع الخاص في

النشاط الاقتصادي والتنموي، ويُعزز الثقة في التوجهات

الاقتصادية الجديدة.

16. أن تهتم الدولة بتوفير البنية الأساسية والمناطق الصناعية

وإقامة المشروعات الإستراتيجية التي يحجم عنها القطاع، أو

يعجز عن تمويلها وتنفيذها .

ب/ سياسات الرفع من كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية المقترحة:-

1. استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة في الوقت

المناسب، وتوجيهها لتحقيق أهداف محددة، والاهتمام بالآثار

المرتبعة لتنفيذ هذه السياسات، وبما يكفل مراجعتها وتنقيحها

وتلافي مختلف أوجه القصور التي تُعاني منها.

2. أن تبذل الجهات المختصة بوضع السياسات الاقتصادية جهداً في التعريف بسياساتها والأهداف المرجوة منها حتى تكون الأطراف المعنية بهذه السياسات قادرة على تكوين فهم أفضل لدواعي هذه السياسات وأهدافها وبالتالي يتولد لديها يقين أكبر حول فرص استمرارها وجدواها.
3. أن تتواصل الجهات المختصة بصياغة السياسات الاقتصادية مع كل الأطراف المعنية بهذه السياسات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى المواطنين لمعرفة آرائهم وتطلعاتهم حول السياسة الاقتصادية والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة هذه السياسات.
4. ألا يُسمح بأي تهاون في تطبيق القوانين والقرارات المتعلقة بالضرائب والجمارك وأي قوانين أو قرارات أخرى تمس إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، ذلك أنه قد لوحظ العديد من التهاون والتساهل في هذا الشأن في الآونة الأخيرة .

ج/ سياسات معالجة مشكلة البطالة مصاحبة للسياسة المالية :-

1. دعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفتح آفاق جديدة أمام صغار المستثمرين لخوض مختلف النشاطات الإنتاجية والخدمية، وبما يكفل توفير فرص عمل لنسبة مهمة من الباحثين عن العمل .
2. إقرار سياسات تلزم الشركات الأجنبية باستخدام نسبة من العمالة الوطنية ضمن العاملين بهذه الشركات التي تتولي تنفيذ المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية .
3. تنظيم دخول العمالة الوافدة على أسس واضحة تضمن الاستفادة من العمالة الأجنبية الماهرة وبما يكفل سداد النقص منها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإعطاء الأولوية في استخدام الليبيين .
4. توجيه السياسات نحو توفير فرص عمل للباحثين عن العمل بالدواخل والمناطق النائية وبما يكفل الحد من الهجرة من الريف إلى المدن وتحقيق التنمية المكانية.
5. وضع سياسات توجه نحو إعادة النظر في مخرجات النظام التعليمي بحيث يتم الربط بين هذه المخرجات واحتياجات

سوق العمل وفقاً لخطة زمنية محددة وبالتنسيق بين كافة القطاعات ذات العلاقة .

6. إعادة تنظيم الجهاز الإداري والمالي للدولة والمؤسسات العامة وعلى النحو الذي يضمن إعادة توزيع العاملين بهذه الأجهزة من الناحية النوعية والجغرافية، وتوفير الحوافز المناسبة لتحقيق هذا الهدف .

7. الرفع من القدرة الإنتاجية للعاملين بمختلف القطاعات من خلال التدريب والتأهيل، ووضع إستراتيجية وطنية للرفع من كفاءة العاملين واستحداث المؤسسات اللازمة لذلك .

8. الاستفادة من وفورات اقتصاد المعرفة، وتوجيه الاستثمارات في هذا الاتجاه، بهدف خلق فرص عمل لشريحة كبيرة من الباحثين عن العمل ممن لديهم المقومات والقدرات اللازمة للاستفادة من المعلوماتية واقتصاديات العولمة والاتصال عن بعد .

9. تحديد حجم ونوعية العمالة، الوطنية والوافدة، المتاحة، وتلك التي يمكن إعادة تأهيلها وتطويرها وفقاً للاحتياجات المتوقعة، وتحديد حجم ونوعية العمالة المتوقع دخولها لسوق العمل خلال سنوات قادمة .

10. إتباع سياسات تجارية ونقدية ومالية تحفز العاملين في القطاع غير الرسمي على الدخول والانضواء تحت القطاع الرسمي .

د/ سياسات تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص :-

1. تقديم حزمة من الحوافز الضريبية والتمويلية والخدمية الحقيقية، تتسم بالشمول والمرونة، تُقدم للمبادرين بالقطاع الخاص بشكل علمي وعملي يعتمد أساساً على معايير الأداء الكفاء ومدى المساهمة الفعلية في خلق قيم مضافة واضحة ومؤسسات اقتصادية فاعلة .

2. تأسيس مناطق لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والصناعية وفقاً لرؤية إستراتيجية تُشارك في إعدادها وتنفيذها مختلف القطاعات ذات العلاقة .

3. وضع مخططات جديدة لمناطق صناعية ومناطق تجارية وإسكانية، في مختلف أنحاء ليبيا، وبعث هذه المخططات على أسس اقتصادية وفنية واجتماعية مدروسة .

4. تتولى الدولة تجهيز هذه المخططات ومدتها بالطرق والكهرباء والصرف الصحي والمياه، وربطها بالأسواق .
5. تشجيع أصحاب المبادرات الفردية والمشروعات الصغرى والمتوسطة للاستيطان بهذه المناطق .
6. منع استخدام الأراضي الزراعية للأغراض الصناعية والتجارية، وحماية البيئة، ومنع قطع الأشجار، والمحافظة على المناطق الخضراء داخل المدن، واستحداث مدن جديدة تكون قادرة على تخفيف الضغط على المدن الكبرى وتحدّ من المشاكل المرتبطة بالمناطق الحضرية .
7. سيادة مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات الدورية الشاملة والتي تُمكن مؤسسات القطاع الخاص من اتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات ودعم القرارات الحكومية.
8. تطوير مؤسسات الدولة واستخدام معايير الحوكمة وبما ينعكس على الأداء وتحسن بيئة الأعمال وضمان وجود بيئة إدارية تشريعية صديقة لقطاع الأعمال تُشجع مبادرات الاستثمار والإنتاج.
9. تمكين المستثمرين من تجاوز العقبات لإتمام الإجراءات اللازمة لولوج أبواب الاستثمار والتي تأتي في مقدمتها الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات والتمويل، من خلال إجراءات تتسم بالشفافية والعدالة والمصداقية وتضمن الحقوق، كل ذلك في إطار الدفع نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
10. تشجيع قطاع المقاولات الوطني على تنفيذ المشروعات التنموية، ودفع مستحققاته بشكل منتظم وتقديم التسهيلات اللازمة والمناسبة له، ومساواته بشركات المقاولات الأجنبية في الحقوق والواجبات.
11. تحقيق الأمن بالقطاع المصرفي، وبما يشجع رجال الأعمال على الاستثمار ويشجع الاستعانة بالخبرة الأجنبية، واحترام القوانين والنظم كما سبق أن أشير إلى ذلك.

هـ/ سياسات موجهة نحو الرفع من كفاءة الوحدات الإدارية ، ومؤسسات وهيئات القطاع العام :-

1. وضع هيكل تنظيمي محدد الأهداف لكل وزارة ولكل التقسيمات الإدارية التابعة لها وكذلك المؤسسات (إن وجدت). ويجب أن تُحدد تلك الأهداف بشكل موضوعي، بمعنى ألا تكون مفصلة على فرد أو جماعة، وأن تكون واضحة وليست محل تأويل أو خلاف وغير متناقضة أو متداخلة مع الغير. كما يجب ألا يكون هناك تضارب أو تعارض بين اختصاصات هذه المؤسسات واختصاصات المحافظات أو ما في حكمها، التي يجب أن يكون دورها رقابياً. من جهة أخرى يجب أن يعكس الهيكل التنظيمي مبدأ الأ مركزية التي يطالب بها الشعب، وهذا المبدأ يمكن أن يتحقق بسهولة في إطار التنظيم الإداري القطاعي وليس بالضرورة أن يكون التقسيم مناطقياً لتحقيق اللامركزية.

2. أن يوضع الملاك الوظيفي مصحوباً بالوصف الوظيفي بشكل علمي وليس بشكل أشبه ما يكون بالرغبة في ملء الفراغ باختلاق وظائف لأشخاص لأنهم موجودون، أو فتح وظائف لأشخاص يتوقع ترقيتهم، كما كان يحصل في السابق. فالأصل هو تحقيق أهداف المؤسسة التي تمكنها من أداء رسالتها التي وجدت من أجلها، ثم تأتي الوظائف كنتيجة وليس العكس.

3. يجب بعد وضع النظم أن تكون معتمدة بقرارات تستند إلى قوانين وأن تكون النظم كفيلة بتحقيق أهداف التقسيمات الإدارية المختلفة للجهاز الإداري الحكومي، ويجب أن تحظى تلك النظم بالاحترام الكامل من الجميع، رؤساء ومرووسين، وأن يحظر أن يكون للعامل الاجتماعي أي تأثير على تلك النظم بأي شكل من الأشكال التي تؤدي إلى الانحراف عن الأهداف المحددة .

4. حل مشكلة سوء الإدارة من خلال القيام بالآتي:
(أ) أن تكون هناك معايير عادلة في تحديد فائض الملاك الوظيفي.

(ب) أن يعتمد أسلوب التدرج في معالجة فائض الملاك الوظيفي وفق برنامج زمني محدد، وأن يبتعد في ذلك عن أي نوع من الارتجال أو سوء المعاملة .

(ج) أن تسند ممن لم يتم تصنيفهم ضمن فائض الملاك
وظائف أخرى
تناسب مع إمكانياتهم وأن يتم تدريبهم أو إعادة
تأهيلهم بحسب
رغباتهم في تطوير أنفسهم، ذلك أن التدريب المنبعث
من الداخل هو

أجدي من المفروض من الخارج .

5. يجب ألا ينشأ هيكل إداري جديد يُرتب عبئاً على الميزانية
العامة للدولة إلا بقانون لأن هذا هو الأصل. وبعبارة أخرى:
إلغاء التفويض الصادر لمجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة
سابقاً) القاضي بإنشاء أجسام وأشخاص اعتبارية جديدة
بقرارات تصدر عنها. وهذا يعني أيضاً أن دمج وإلغاء هذه
الأشخاص الاعتبارية يصبح أمراً صعباً لا يتحقق إلا بعد إقرار
قانون بذلك مما يساهم في الاستقرار المؤسسي للدولة، علاوة
عل مساهمته في الحفاظ على المال العام.

6. الاهتمام بالرقابة الإدارية من أجل حماية كيان الجهاز الإداري
للدولة من أي تجاوزات في اللوائح والقوانين، ودعم مبدأ دولة
القانون، بعيداً عن الممارسة القائمة على الأهواء والأغراض
الشخصية، فلا أحد فوق القانون. غير أن هذا يجب ألا يكون من
خلال الإكثار من الجهات الرقابية ذلك أن الرقابة الإدارية هي
التي تتحمل المسؤولية في نطاق اختصاصها، ولا ينبغي أن
يمارس الاختصاص الواحد من جهات متعددة، كما كان حاصلًا
في السابق .

7. من المهم جداً العمل بمبدأ "إبراء الذمة" فالحكومة تظل
مسئولة عن تنفيذ الميزانية إلى أن تصدر لها السلطة التشريعية
قراراً بإبراء ذمتها من تنفيذ تلك الميزانية. هذا المبدأ يجب أن
يقنن ليس فقط على مستوى الحكومة والميزانية العامة للدولة
بل أيضاً على مستوى جميع الشركات العامة والخاصة التي
تخضع للقانون التجاري. والالتزام بإقفال الحسابات الختامية
للدولة في مواعيدها وفقاً للنظام المالي للدولة.

8. يجب أن تتسم تصرفات الوزارات والمؤسسات وتقسيماتها
الإدارية المختلفة وموظفيها بدرجة عالية من الموضوعية
والشفافية واحترام القوانين، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد لوائح
ونظم تستند إلى قوانين تصدر بهذا الخصوص. وفي هذا السياق

يجب أن تنشر ثقافة الشفافية واحترام النظم والقوانين بين الموظفين وأن تصبح ممارستها هي المنهاج القويم للموظف الذي يحترم وظيفته ويرغب في الاستمرار فيها .

9. يجب إعطاء اهتمام خاص بالتنظيم الإداري والمالي في قطاعي التعليم والصحة والتركيز على جودة الخدمات فيها، وذلك وفقاً للآتي:-

(أ) ففي مجال التعليم يجب أن تحقق المؤسسات التعليمية والأكاديمية، في القطاعين العام والخاص، مستويات عالية من الجودة وأن يخلق مناخ تنافسي بينها وأن تخضع للتقويم سنوياً. وهذا لا يتأتى إلا بإعطاء جهة مستقلة مثل "مركز ضمان الجودة" الاختصاصات والإمكانات الكفيلة التي تمكنه من ذلك، وتعزيز دوره في هذا المجال .

(ب) وفي مجال الصحة، يجب أن ينعكس التنظيم الإداري والمالي بهذا القطاع في تقديم خدمات صحية عالية الجودة وكافة أفراد المجتمع في مختلف المناطق، وأن تكون هناك جهة رقابية متخصصة تراقب جودة الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، وأن يرسخ مبدأ "المسئولية الطبية". ومما لا شك فيه أن الارتقاء بمستوي الخدمات الصحية سيولد الثقة عند المواطنين في العلاج بالداخل بدلاً من العلاج في الخارج، الأمر الذي سيوفر الكثير من الوقت والجهد ويقلل من إهدار المال وخاصة النقد الأجنبي، الذي صار يستنزف في الخارج بصرف النظر عن مصدره المحلي حتى ولو كان مصدره القطاع الخاص.

10. دعم دور "ديوان المحاسبة" في تحقيق الرقابة المالية المسئولة وأن تكون العناصر العاملة به من ذوي الكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة وأن تكون مرتباتهم في المستوى الذي يحميهم من الحاجة إلى البحث عن سبل أخرى لتحسين أوضاعهم المادية، وأن يحظر عليهم استلام أي هدايا نقدية أو عينية أو في أي شكل من الأشكال وأن يتم الاهتمام بالتقارير الرقابية التي يصدرها الديوان وأن يتم وضعها موضع التنفيذ.

11. يجب أن يكون لكل وزارة وكل مؤسسة وكل تقسيم إداري نظام واضح المعالم يعبر عن كل من الأهداف والوصف الوظيفي.

ويجب أن يتسم النظام بالشمولية من جهة، بمعنى عدم ترك أي فراغات في العمل لم ينص عليها وأن يحقق الرقابة الداخلية، كما يجب من جهة أخرى، أن يحقق الأ مركزية، وأن يختصر الحلقات الزائدة التي لا مبرر لها من الناحية الإدارية العلمية بانتهاج أسلوب تبسيط الإجراءات.

12. تحديد القدرة الإدارية والفنية للمؤسسات القائمة على إدارة تنفيذ برامج صيانة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

13. اختيار الإدارة الجيدة الكفوة لتنفيذ ومتابعة مشروعات صيانة وتحديث مرافق البنية التحتية، هذا الأمر مهم ويتطلب وضع نظام إداري كفؤ ومنظومة إجراءات فعالة خلال مرحلة التنفيذ تضمن كفاءة وفعالية الإشراف، وسهولة وانسياب الإجراءات، بما يضمن عدم عرقلة التنفيذ.

14. إن أسلوب الإدارة الليبية من جهة، وترسخ مفاهيم الإدارة البيروقراطية نتيجة هيمنة القطاع العام على الإدارة لفترة تزيد عن 40 عاماً من جهة أخرى، يحتم التفكير في أسلوب آخر لإدارة هذه المشروعات يمكن أن يتم بمشاركة جهات أخرى متخصصة من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث اتبعت العديد من الدول (النامية والمتقدمة على حد سواء) أساليب متعددة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة مشروعات البنية الأساسية ومشروعات رأس المال الاجتماعي، ومن بين الأشكال المتبعة لمشاركة القطاع في تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات البنية الأساسية، منها على سبيل المثال عقود الخدمة، وعقود الإدارة، وعقود التأجير، وعقود الانتفاع طويل الأجل، وعقود الامتياز.

15. يجب أن تدار شركات القطاع العام بالعقلية التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري وقانون العمل وأن ترفع الحكومة يدها عن هذه الشركات في المجال الإداري وتحفظ بكونها مالكاً فقط (فصل الملكية عن الإدارة) بحيث يقتصر دور الحكومة في المؤسسة أو المؤسسات المالية التي تتبعها بشكل مباشر (مثل المؤسسة الليبية للاستثمار) وأن لا تتدخل هذه الشركات أو المؤسسات التابعة للدولة في شؤون الشركات التابعة لها، إلا من خلال كونها مالكاً لها، أي من خلال كونها الجمعية العمومية.

16. إعادة النظر في القوانين والقرارات المنظمة للاستثمار في الداخل والخارج بحيث تحقق الأهداف التنموية المرجوة منها، وأن تساهم في تمويل الميزانية، للإحلال التدريجي محل النفط. ولا ينبغي أن تكون تلك الاستثمارات وعائداتها ضحية للمواقف السياسية كما كان سائداً في ظل النظام السابق، فالدول المتقدمة تضع العامل الاقتصادي هو الأساس في معظم مواقفها السياسية وليس العكس.

و/ سياسات تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الداعمة لدور القطاع الخاص :-

1. تنقية حزمة القوانين والتشريعات القائمة في المجال الاقتصادي والمالي وبما يمكن من وجود إطار تشريعي يضمن الحقوق ويعزز الثقة ويهيئ سبل النجاح والتطور للمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي .
2. أن تتولى وزارة التخطيط (مصلحة الإحصاء والتعداد) إعداد مسوح إقتصادية وأسرية تكون دورية ومنتظمة تضمن جميع كافة البيانات التي تخص القطاع غير الرسمي.
3. مراجعة التشريعات النافذة وإلغاء كافة الإجراءات التي تحول دون ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادي المصرح به، وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف أفراد المجتمع .
4. العمل على ترسيخ ثقافة احترام القوانين في القطاعين العام والخاص، واحترام النظم الإدارية، وعدم التجاوز تحت كل الظروف . ومن القوانين التي يجب التركيز عليها في مجال النشاط الاقتصادي القانون التجاري، وقانون العمل، الصادران عام (2010) بالإضافة إلى القوانين الخاصة الأخرى مثل قانون التعليم وغيره ، ويجب التأكيد على أن مخالفة هذه القوانين يعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها، وأن احترامها واجب طبقاً للإعلان الدستوري الصادر في الثالث من أغسطس عام 2011م.
5. العمل على مراجعة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي وأي قانون آخر، واستطلاع آراء الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال لإبداء الرأي في هذه القوانين بهدف تحديد أي نص

أو نصوص تمثل عقبة أو شبه عرقلة للنشاط الاقتصادي، لدراستها من قبل المختصين والعمل على اتخاذ الخطوات والإجراءات القانونية لتعديلها.

6. تعزيز النظام القضائي وتحقيق إستقلالية ومعالجة المختنقات التي يُعاني منها، وتعزيز دور التفتيش القضائي والشرطة القضائية.

ز/ سياسات تعزيز سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية ، دعماً لجهود الاستقرار الاقتصادي:-

1. بناء وتحديث نقاط السيطرة على المنافذ واستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

2. تدريب العاملين في المنافذ الحدودية وتحسين أدائهم ، كما تُشير التجارب إلى أن المساعدة الدولية في مجال التدريب يمكن أن يكون لها أثر جيد على بناء القدرات في هذا المجال.

3. تبني أفضل التطبيقات والممارسات والمعايير الدولية في مجال تأمين الحدود والإجراءات الجمركية وحركة الأفراد.

4. الاعتماد على نظام متكامل للسيطرة على الحدود بحيث تتوفر منظومة تضمن تبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية.

5. التنسيق مع البلدان المجاورة والأطراف الإقليمية والدولية المعنية وتبادل المعلومات معهم.

ح/ سياسات إقتصادية بيئية للمحافظة على البيئة وحمايتها:-

تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة أعمال وتطبيق سياسات بيئية مكملة للسياسات الاقتصادية المختلفة، وتهدف إلى حماية الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد وحماية البيئة من مختلف أشكال التلوث المصاحب لعملية التنمية، والمحافظة على البيئة وإصباحها. وتتضمن السياسة الاقتصادية المتعلقة بالبيئة مبدئين رئيسيين ، هما:-

أ) مبدأ تخصيص أو توزيع التكاليف: تحميل الملوث تكلفة التلوث الذي يحدثه نشاطه، أو ما يعرف بـ The polluter-Pays (p.p.p) principle.

ب) مبدأ المعايير البيئية : Standards.

ويمكن ترجمة هذين المبدئين في شكل سياسات قابلة للتطبيق وذلك على النحو التالي:-

1. تطبيق مبدأ من يلوث يدفع، للحد من التلوث المنقول عبر الحدود، أي التلوث الذي ينشأ في الخارج وينتقل إلى ليبيا أو تنتقل آثاره من خلال مختلف الطرق والأساليب، مثل المواد المستوردة من الخارج، والسفن الأجنبية الوافدة،.... الخ.
2. تحميل تكاليف التلوث الذي يترتب على تنفيذ المشروعات الاستثمارية، بصورة واضحة، على الشركات المنفذة للمشروعات، وينص على ذلك في عقود تنفيذ تلك المشروعات.
3. فرض غرامات على الملوّثين بهدف تحفيزهم على إتخاذ الترتيبات اللازمة لتخفيف أو الحد من التلوث الذي يترتب على نشاطاتهم، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة المترتبة على تنفيذ المشروع (مبدأ الوظيفة التحفيزية للغرامة).
4. وضع معايير نوعية بيئية (Environmental standards) ومواصفات محددة للمنتجات ونوعيتها (Product standards) ومواصفات للتركيبات الثابتة والتجهيزات والتوصيلات (standards for fixed installation) بحيث تتضمن هذه المعايير تحديد مواصفات التصميم والتركيب والتشغيل وإجازة الأساليب والنظم المختلفة.
5. إلزام مختلف الجهات المنفذة للمشروعات بضرورة إعداد دراسات للجدوى البيئية للمشروعات (EIA) Environmental impact assessment، ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لتلك المشروعات.
6. معالجة مشكلة مياه الصابورة وإلزام السفن الأجنبية التي تدخل المياه الإقليمية الليبية، والسفن العابرة، بعدم إفراغ المياه الملوثة بها في المياه الإقليمية أو قرب الشواطئ، ومعاقبة السفن المخالفة بفرض غرامات باهظة عليها.
7. حماية المياه الإقليمية الليبية والخلجان من الصيد الجائر للأسماك الناتج عن إستعمال الجرّافات بهدف المحافظة على الثروة السمكية وحمايتها.